A

ويبـــو

PCDA/4/3
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/٩/٤

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الرابعة

جنيف، من ١١ إلى ١٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٧

التقرير

الذي اعتمده الاجتماع

١ – استعرضت الجمعية العامة للويبو في الدورة التي عقدتها في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ المناقشات الإيجابية التي جرت خلال دورتي اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية (PCDA)، وأكدت الحاجة إلى مواصلة المناقشات حول المقترحات المطروحة والمدرجة في الفئات الست أثناء أعمال اللجنة المؤقتة والاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية (IIM/PCDA)، وقررت فيما قررت أن تجدد ولاية اللجنة المؤقتة لمدة سنة، كما قررت أن تعقد اللجنة المؤقتة دورتين مدة كل منهما خمسة أيام لإمعان النظر في كل المقترحات البالغ عددها ١١١ مقترحاً، والمقدمة خلال دورتي الاجتماع الحكومي الدولي واللجنة المؤقتة في سنة ٢٠٠٥ وسنة ٢٠٠٦، ومناقشتها بصورة متعمقة ومنظمة ــ مع مراعاة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة سنة ٢٠٠٥ بشأن الموعد الأخير لتقديم مقترحات جديدة. وعقدت اللجنة المؤقتة دورتها الثالثة من ١٩ إلى ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٠٧، ودورتها الرابعة من ١١ إلى ١٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٧.

٢ – وكانت الدول التالية الذكر ممثلة في الدورة الرابعة: أفغانستان والجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبربادوس وبلجيكا وبنن وبوليفيا وبوتسوانا والبرازيل وبلغاريا وكمبوديا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وكوبا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وأثيوبيا وفنلندا وفرنسا وغامبيا وألمانيا وغينيا والكرسي الرسولي والهند وأندونيسيا وإيران

(جمهورية – الإسلامية) والعراق وإيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان وكينيا والكويت وقيرغيزستان ولاتفيا والجماهيرية العربية الليبية ولكسمبرغ ومدغشقر وماليزيا وموريشيوس والمكسيك ومنغوليا والمغرب وهولندا ونيجيريا والنرويج وعُمان وبنما وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال وقطر وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وصربيا وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسودان والسويد وسويسرا وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وفييت نام وزامبيا وزمبابوي (٩٤).

٣ – واشتركت المنظمات الحكومية الدولية التالية الذكر في الدورة بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والاتحاد الأفريقي والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات واللجنة الأوروبية والمكتب الأوروبي للبراءات والمنظمة الدولية للفرانكوفونية ومركز الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (٩).

٤ – واشترك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية الذكر في الدورة بصفة مراقب: الجمعية الآسيوية لوكلاء البراءات ورابطة شركات البرامج الحاسوبية ومركز قانون البيئة الدولي ومركز إدارة الشؤون الدولية ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية ومؤسسة الحدود الإلكترونية ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور ومؤسسة جيتوليو فارغاس ومعهد السياسات الابتكارية ومعهد قانون التجارة الدولية والتنمية والجمعية الدولية المعنية بتعزيز التدريس والبحث في مجال الملكية الفكرية والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة وغرفة التجارة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات والجمعية الدولية الأدبية والفنية والجمعية الدولية للناشرين والجمعية الدولية للعلامات التجارية والاتحاد الدولي للفيديو والمؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية وجمعية أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلية ورابطة مكتبات حق المؤلف وجمعية الأطباء بلا حدود والجمعية الأوروبية لطلبة الحقوق والجمعية الفدرالية وشبكة العالم الثالث ومشروع ييل لمجتمع المعلومات (٣١).

٥ – وعقب المناقشات التي أجرتها اللجنة المؤقتة، تقرر أن يحضر الاجتماعات ممثلون عن مركز إدارة الشؤون الدولية (كلية الحقوق، جامعة ليدس، المملكة المتحدة) ومعهد التجارة والمعايير والتنمية المستدامة (الولايات المتحدة الأمريكية) وبرنامج إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية (جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة) بصفة مراقب مؤقت.

٦ – وترد قائمة بأسماء المشتركين في الدورة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

البند الأول من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

٧ – واصل السفير تريفور كلارك، الممثل الدائم لبربادوس، والسفير مختار جومالييف، الممثل الدائم لقيرغيزستان، شغل وظيفة رئيس ونائب رئيس الدورة الرابعة للجنة المؤقتة.

٨ – ورحب الرئيس بالمشاركين في الدورة الرابعة للجنة المؤقتة، وقال إنه يتعين أولاً معرفة كيف يمكن للاجتماع أن يحقق تقدماً فيما يتعلق بالمرفق باء وورقة عمل السفير منالو، ويتناقش ويعتمد ثانياً التقرير الواجب تقديمه إلى الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول. وحث المشاركين في الدورة على تجنب المناقشات المطولة في الجلسات العامة، وأضاف أنه إذا واجهوا أية صعوبات في إحدى الجلسات العامة، فإن بإمكانهم إتاحة الفرصة له لمحاولة التغلب على هذه الصعوبات عن طريق إجراء

مشاورات بين مجموعات محدودة العدد، وإبلاغ الجلسة العامة من ثم بالنتائج المنجزة. ونصح الرئيس مختلف المجموعات بالشروع في العمل مبكراً كل يوم بحيث يمكن بدء الجلسات العامة بدون تأخير. وأقر بأنه سيكون من الصعب بدء الجلسات العامة كل يوم دونٍ أي تأخير. وطلب بعدئذ اعتماد بعض المنظمات غير الحكومية على أساس مؤقت، كما كان ذلك متبعاً في السابق. وطلب إلى الأمانة أن تعلن أسماء المنظمات غير الحكومية الثلاث التي التمست اعتمادها.

٩ - وأعلنت الأمانة أن ثلاث منظمات غير حكومية طلبت اعتمادها لحضور اجتماعات اللجنة المؤقتة منذ انعقاد دورتها الثالثة، ألا وهي مركز إدارة الشؤون الدولية (كلية الحقوق، جامعة ليدس، المملكة المتحدة)، ومعهد التجارة والمعايير والتنمية المستدامة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبرنامج إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية (جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة).

١٠- وتساءل الرئيس بعدئذ عما إذا كان من الممكن قبول المنظمات غير الحكومية الثلاث في الاجتماعات على نفس الأساس الذي قبلت به المنظمات غير الحكومية الأخرى في الدورات السابقة. ولما لم يعلق أي وفد من الوفود على ذلك، أعلن الرئيس قبول المنظمات غير الحكومية الثلاث.

١١- وشرح الرئيس بعدئذ الخطة التي يريد اتباعها طوال الأسبوع، فأوضح أن اللجنة المؤقتة ستجتمع في جلسة عامة في ذلك الصباح، وذكر أنه سيجتمع بالمنسقين الإقليميين في فترة بعد الظهر. وأشار إلى أنه من أجل تسهيل العمل في فبراير/شباط شرعت الوفود في حث المنسقين الإقليميين بالإضافة إلى وفدين أو ثلاثة وفود على محاولة تكثيف المفاوضات وإبلاغ نتائج المفاوضات للجلسات العامة والمجموعات الإقليمية بصورة منتظمة. وأضاف أنه يمكن اتباع ترتيبات مماثلة في هذه الدورة أيضاً، وشجع المجموعات على حث أي وفد على طرح مقترحاته للنقاش وتمكينه من ثم من المشاركة في المناقشات والتوصل إلى قرار في نهاية المطاف. وإذا كان لأي وفد من الوفود اعتراضات قوية أو أية صعوبات بالنسبة إلى اقتراح معين، فإن بالإمكان أن يذللها المنسق الإقليمي بمساعدة عضوين آخرين أو ثلاثة أعضاء شريطة ألا يتجاوز عددهم خمسة أشخاص وإخطار الجلسات العامة بالتقدم المحرز بصورة منتظمة. وأوضح الرئيس أن الغرض من ذلك هو توفير الوقت بقدر الإمكان ومراعاة الهدف المتوخى، أي التوصل إلى اتفاق بشأن أكبر عدد ممكن من المقترحات، إن لم يكن جميعها، أو إجراء مناقشات مكثفة على الأقل حول كافة المسائل في حالة عدم التوصل إلى أي اتفاق.

البند الثاني من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

١٢- اقترح الرئيس مشروع جدول الأعمال (الوثيقة PCDA/4/1 Prov.)، ولما لم يعلق عليه أي وفد من الوفود، فإنه تقرر اعتماده.

البند الثالث من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الثالثة للجنة المؤقتة (انظر الوثيقة PCDA/3/3 Prov.2)

١٣- قال الرئيس إن مشروع تقرير الدورة الثالثة قدم إلى الدول الأعضاء في وقت مبكر، وإنه تلقى بعض التعليقات عليه. وأضاف أن هذه التعليقات أدرجت في مشروع التقرير المنقح، وتساءل عما إذا كانت للدول الأعضاء تعليقات إضافية عليه.

١٤- وأعلن وفد المغرب أنه يود إدخال بعض التعديلات الطفيفة على مشروع التقرير المنقح قبل اعتماده، وعلى الأخص الفقرة ٢٢.

١٥- واقترح وفد الصين إدخال بعض التعديلات على النسخة الصينية للتقرير.

١٦- وأعلن وفد ألمانيا أنه يود تعديل الفقرة ٢١ من التقرير للإشارة فيها إلى الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٢٧ دولة بدلاً من اللجنة الأوروبية.

١٧- وطلب الرئيس عندئذ إلى الوفود السابق ذكرها أن تقدم تعليقاتها كتابة إلى الأمانة. ولما لم يقدم أي تعليق إضافي في ذلك الصدد، فإنه تقرر اعتماد تقرير الدورة الثالثة.

البند الرابع من جدول الأعمال: النظر في مقترحات الدول الأعضاء

١٨- عرض الرئيس باقتضاب المشاورات غير الرسمية التي أجراها مع المجموعات الإقليمية خلال الأشهر السابقة، وأوضح الفئات التي وزعها عليها لفحص المقترحات. وأضاف أنه سيطلب من المنسقين الإقليميين أن يقدموا بياناتهم التمهيدية، كما هو متبع عادة، وأن يقدموا أيضاً تقريراً مقتضباً عن العمل المنجز خلال فترة ما بين الدورات. وحث جميع المتحدثين على اختصار كلمتهم فيما عدا المنسقين الإقليميين أو أي عضو مسؤول عن تقديم مقترحات في المرفق باء. وعلى الرغم من ضرورة احترام حق كل دولة عضو في أخذ الكلمة، إلا أن من المتوقع منها أن تساند اهتمامات اللجنة المؤقتة، وتبذل لذلك قصارى جهدها لاستغلال وقتها بصورة فعالة قدر الإمكان بهدف التوصل إلى نتيجة مرضية في نهاية الأسبوع. ومن المقترح أيضاً أن تقوم الوفود الأخرى التي تقدمت بمقترحات وكانت بياناتها مطولة بالإدلاء ببيان شفهي مقتضب، وتقدم من ثم بياناتها بالكامل إلى الأمانة لإدراجها في محضر الجلسة. وأكد الرئيس أنه لا يسعى إلى استبعاد مداخلات الوفود من محضر الجلسة الرسمي، ولكنه يرى بسبب ضيق الوقت أن من الأفضل تقديم موجز للبيانات وإدراج البيانات بالكامل في محضر الجلسة. واستطرد الرئيس قائلاً إنه سيجتمع بالمنسقين الإقليميين بالإضافة إلى عضوين في فترة بعد الظهر، وسيحاول التوصل إلى اتفاق بشأن أكبر عدد ممكن من الفئات. وستستمر عملية المفاوضات بعدئذ، وستعقبها إفادة استرجاعية للجلسة العامة والمجموعات الإقليمية. وأكد الرئيس للدول الأعضاء أنه لن يحاول استبعاد مداخلات الأغلبية، وأن المنسقين الإقليميين يتحملون بلا ريب مسؤولية تطلعات أقاليمهم، وأنهم سيلبون تلك التطلعات. واختتم الرئيس كلمته قائلاً إن من المهم أن تشعر جميع الدول الأعضاء بأنها تشارك في عملية المفاوضات التي ستؤدي إلى نتيجة ينبغي أن يقبلها الجميع.

١٩- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فهنأ الرئيس على العمل الرائع الذي أنجزه خلال فترة ما بين الدورات بغية ضمان نجاح الاجتماع. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية على قناعة بأن تفاني الرئيس في عمله وحنكته المهنية سيسهمان في نجاح مداولات الدول الأعضاء. وأعرب وفد الجزائر عن عرفانه بالجميل للمدير العام للويبو على مساندته الدائمة لعملية التنمية داخل المنظمة، كما أعرب عن تقديره للأمانة على مساندتها ودعمها للجنة المؤقتة. وكرر عزمه على الإسهام بصورة موضوعية وبناءة في عملية المفاوضات. وأعلن من جديد أن مجموعة البلدان الأفريقية تعلق أهمية كبيرة على جدول أعمال التنمية، وتسعى إلى أن تصبح مبادرتها حقيقة واقعة، ونوّه بالنتيجة الموضوعية التي حققتها الدورة الثالثة للجنة المؤقتة. وأضاف أن عملية إعداد جدول أعمال للتنمية بلغت مرحلة حاسمة بعد اعتماد مجموعة من المقترحات، ورأى أن نجاح ذلك يرجع إلى روح التعاون والمسؤولية التي سادت طوال مداولات الدورة السابقة. وأوضح أن مجموعة البلدان الأفريقية تود استئناف عملها في الدورة الحالية بنفس الروح، وتنشد اعتماد أسلوب العمل ذاته، أي إجراء المفاوضات في سبيل تحقيق نتائج ملموسة أساساً. وأضاف أن الويبو بصفتها إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ينبغي أن تفي بمهمتها عملاً بالاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة، أي ينبغي أن يكون بإمكانها اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز الأنشطة الفكرية الإبداعية وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بغية تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشرح أن ذلك هو السبب الذي يدعو إلى إدراج البعد الإنمائي في كل أنشطتها وإظهار مهمتها الأصلية بصورة مناسبة. وأضاف أن

خطة جدول أعمال التنمية ستسمح بتعزيز نظام دولي للملكية الفكرية أفضل توازناً وتمشياً مع احتياجات البلدان النامية، لتعزيز البحث ونقل التكنولوجيا وحفز الإبداع، ويكون عاملاً مساعداً حقيقياً لعملية نمو البلدان المعنية. ولا ينبغي تفسير حقوق الملكية الفكرية على أنها مجال ضيق مستقل بذاته وغير متجانس يستهدف فقط تعزيز الاقتصاد التجاري، بل ينبغي النظر إليها على أنها عقد سياسي رسمي يستهدف تحقيق أوسع الأهداف الاجتماعية الاقتصادية والتطورات التكنولوجية الممكنة. وينبغي أن نتذكر أن كل عمل إبداعي يستند أولاً إلى مخزون مشترك من الدراية العملية. وشرح وفد الجزائر أن من شأن تضييق نطاق قوانين الملكية الفكرية أن يضر بمصالح البلدان النامية، وأن توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية باستمرار من جهة، وتمديد الحماية من طرف واحد من جهة أخرى، أضرا ضرراً كبيراً بالبلدان النامية، إذ فرضا عبئاً ثقيلاً على تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وأعاقا بالتالي تنمية تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن الصكوك القانونية المرتبطة بالملكية الفكرية والمعتمدة خلال عصر العولمة أساءت إلى حد كبير إلى الأوضاع الصعبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار وفد الجزائر بصورة خاصة إلى اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) الذي طالب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنسيق تشريعاتها الوطنية المتصلة بالبراءات وفقاً لتشريعات الدول المتقدمة. وكان من شأن ذلك أن انخفضت فرص الانتفاع بجوانب المرونة والاستثناءات المتاحة للحفاظ على المصلحة العامة المتصلة بالصحة مثلاً. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية تريد أن تستفيد البلدان النامية من جوانب المرونة ذاتها التي انتفعت بها أغلبية البلدان المتقدمة عندما كانت تمر بنفس المرحلة الإنمائية. ولذلك، فإن أي نظام للملكية الفكرية ينبغي أن يتضمن أحكاماً تصون الفضاء السياسي الوطني لكل بلد. ففي الواقع، ذلك الفضاء السياسي لا بد منه نظراً لأنه يتعلق بإقرار الالتزامات الوطنية والدراية تماماً بأن البلدان المعنية لن تكون في متناولها الصكوك التقنية أو القانونية الضرورية التي تسمح لها بمكافحة الممارسات المتصلة بالتجارة والمناهضة للمنافسة. وبالنسبة إلى المقترحات الواردة في المرفق باء، ترى مجموعة البلدان الأفريقية أنه يمكن تخفيض عدد المقترحات من ٧١ اقتراحاً إلى عدد أقل من ذلك بكثير. وينبغي أن تسمح إعادة صياغة المقترحات المختلفة بالتوصل إلى توازن بين مصلحة مختلف الشركاء ومراعاتها في نفس الوقت. غير أنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا الهدف الأساسي من هذه العملية، أي تنفيذ البعد الإنمائي في أنشطة الويبو من أجل السماح للبلدان النامية بتحويل الملكية الفكرية إلى أحد العناصر المناسبة لاستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، ترى مجموعة البلدان الأفريقية أنه ينبغي الانتفاع بالمساعدة التقنية من أجل تحسين قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية، عن طريق تطوير هيكل المرافق وتكوين الكفاءات الوطنية بصورة خاصة، بغية تطوير بنية تحتية علمية وتقنية في البلدان النامية. وينبغي تطبيق ذلك أيضاً ليشمل بعض الجوانب الأخرى، مثل تعزيز تنفيذ جوانب المرونة الإنمائية الاتجاه والمنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك أحكام اتفاق تريبس. ويبرر تلك الشواغل أنه لا يمكن لأي نظام لحماية الملكية الفكرية، مهما كان جديراً بأن يعول عليه، أن يكون كافياً لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المحرومة. ولذلك، فمن المهم اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية نظام الحماية ودمج الجوانب المرتبطة بإعداد استراتيجية وطنية، أي الأنظمة السياسية والثقافية وإطار الاستثمار وأهمية الاستهلاك والنظام القضائي والنظام التربوي وهلم جرا. ولا يبدو أنه تتوفر للبلدان النامية، والبلدان الأفريقية على الأخص، بنية تحتية كافية أو مؤسسات تنظيمية مناسبة لإدماج بُعد الملكية الفكرية في استراتيجية التنمية. وأضاف وفد الجزائر أن المساعدة التقنية ينبغي أن تفي بأولويات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وتكفل تنفيذ الالتزامات الواردة بوجه عام على المستوى العالمي لحماية الملكية الفكرية دون الإضرار ضرراً بالغاً بالموارد الوطنية الشحيحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسمح عملية وضع القواعد والمعايير لحماية الملكية الفكرية بإعداد القواعد والمعايير التي تفرضها الأهداف الإنمائية. وترى مجموعة البلدان الأفريقية في ذلك الصدد أن تلك المعايير ينبغي أن تنظمها مبادئ توجيهية توازن بين نفاذ الجمهور إلى المعرفة والدراية

العملية من جهة وحماية حقوق أصحاب الملكية الفكرية من جهة أخرى. فمن شأن ذلك التوجيه أن يسمح بالتنسيق بين معايير الويبو ومختلف الصكوك الدولية النافذة بشأن التنمية مثل إعلان الألفية لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات واتفاق تريبس، بغية تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية. وأضاف وفد الجزائر أن البلدان في حاجة ماسة إلى ذلك، وأن جميع رؤساء الدول الأفريقية وافقوا على ذلك الهدف. فالنفاذ إلى التعليم والمعرفة ونقل التكنولوجيا هما عنصران رئيسيان لتحسين أوضاع البلدان الفقيرة، ويفيدان تنمية تلك البلدان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أن التكلفة الباهظة لحقوق الملكية الفكرية كانت دائماً السبب في اختلال التوازن الحالي بين النفاذ إلى المعلومات والمراقبة. ولذلك، دعيت الويبو إلى أن تؤدي دوراً نشطاً من أجل السماح للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً باكتساب التكنولوجيا والدراية العملية الضرورية لتنميتها. واعتبر النفاذ إلى التعليم والمعرفة ضرورة أساسية لأغراض البحث والإبداع والابتكار، وربما لتعزيز تمديد الملك العام إلى المحيط الرقمي الجديد المتحرر من صرامة قوانين السوق والهيمنة الإيديولوجية. وينبغي الدفاع أيضاً عن حرية نفاذ الباحثين إلى المنشورات والبيانات العلمية، علاوة على فك الرموز الجينية والحصول على البيانات التجريبية وضمان شفافية البيانات التجريبية الطبية. ولذلك السبب، ترى مجموعة البلدان الأفريقية أنه ينبغي النظر إلى حقوق الملكية الفكرية على أنها إحدى الوسائل التي تسمح للبلدان والمجتمعات بتعزيز تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن يكون الحصول على الرعاية الطبية مثلاً هدفاً رئيسياً عند تحديد نوع نظام الملكية الفكرية الواجب تطبيقه على منتجات الرعاية الصحية. كما ينبغي ضمان ألا يعوق ذلك النظام توفير الخدمات الصحية لفقراء السكان في البلدان النامية. ومن جهة أخرى، تؤيد مجموعة البلدان الأفريقية فكرة مشاركة المنظمات غير الحكومية في المشاورات على نطاق أوسع. ففيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير في الويبو، من شأن تلك المشاركة أن تسمح بالخروج من الدوائر المتخصصة – التي يحتكرها الخبراء في أغلب الأحيان – والانتقال إلى منتدى يسمح فيه النقاش الحر لكل شخص بإدراك مختلف الأبعاد المتصلة بالملكية الفكرية على نحو أفضل. فقد أثبت المجتمع المدني كفاءته في عدد من المجالات التي كانت حكراً على الدوائر الرسمية فترة طويلة، ونجح في التخلص من الطابع السري للمناقشات الدولية، بالإضافة إلى التعقيدات التقنية التي جعلها في مستوى الأشخاص العاديين. ولم تكن حقوق الملكية الفكرية سوى مجرد ترجمة لرؤية معينة للتعايش مع القواعد الضرورية لسير عمل مجتمع معين على نحو سليم. ولم يتعلق الأمر بتحويل المواطن العادي إلى خبير مختص بالملكية الفكرية، بل كانت تلك محاولة للمشاطرة في فهم هذا المشروع السياسي الذي أنشئ خلف النظام القانوني. وعملاً بقرار الجمعية العامة، طلب إلى الدورة الحالية أن تصدر قراراً ليس فقط بشأن المقترحات الواحدة والسبعين، بل كذلك بشأن الآلية المناسبة لتنفيذ التوصيات المعتمدة والإطار الذي تفحص فيه المقترحات المعلقة. وترى مجموعة البلدان الأفريقية أن مرحلة التنفيذ أكثر أهمية من اعتماد التوصيات، إن لم تكن أهم من عملية التفاوض. ولهذا السبب، من المهم إنشاء آلية دولية حكومية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بجدول أعمال التنمية، والتي تكفل الدرجة المطلوبة من الفعالية والشفافية. ولبلوغ ذلك الغرض، تدعو مجموعة البلدان الأفريقية الدول الأعضاء في الويبو إلى اعتماد القرار المتعلق بجدول أعمال التنمية، والذي من الممكن أن يتضمن المقترحات المعتمدة، والإطار المطلوب لمواصلة فحص المقترحات المعلقة، وآليات التنفيذ، والأحكام المتعلقة بالموارد المالية والبشرية الضرورية لإنجاح هذا المسعى.

٢٠- وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وأعرب عن تقديره الخاص للسفير كلارك على حكمته ورؤيته وإدارته للعمل ودفع أعمال اللجنة المؤقتة إلى الأمام بصورة ممتازة. وأضاف أنه إذا كان جدول أعمال الويبو بشأن التنمية هدفاً مشتركاً لجميع الدول الأعضاء في الويبو في الوقت الراهن، فإن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى السبل والوسائل الإبداعية التي تناول بها هذه المهمة البالغة الأهمية. كما أضاف أن مجموعة البلدان الآسيوية تعبر عن شكرها للسفير منالو الذي

ساهم بصفته رئيساً للجمعية العامة في منح الزخم الضروري للجنة المؤقتة في الوقت الذي كانت فيه الشكوك العديدة تحجب الأفق. وقد ساعدت ورقة عمله التمهيدية على وضع الأمور في نصابها، وظلت أساساً للعمل. واستطرد قائلاً إن مجموعة البلدان الآسيوية تعبر عن تقديرها للأمانة على مساندتها ومساهمتها واستعدادها لتقديم التوضيحات والشروح. وتساءل وفد بنغلاديش عن موقف الدول الأعضاء في مطلع الدورة الرابعة للجنة المؤقتة. وأكد أن مبادرة الهند الرائدة باستضافة اجتماع غير رسمي في نيودلهي أثبتت أنها ليست فقط عاملاً مساعداً وحافزاً للسير إلى الأمام، بل سهلت أيضاً التوصل إلى اتفاق بشأن المرفق ألف في دورة فبراير/شباط التي تكللت بالنجاح. ومن جهة أخرى، فإن النهج الإبداعي الذي اعتمده الرئيس خلال الدورة الثالثة توافق مع استعداد الوفود للمشاركة في العمل بمرونة. وتوصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق في الآراء بشأن كل الأفكار الواردة في المقترحات المطروحة للنظر فيها خلال الدورة المذكورة. وشجع ذلك النجاح الدول الأعضاء على مواصلة المشاورات خلال فترة مكثفة ومفيدة ما بين الدورات. وأتاح الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في سنغافورة الفرصة لتبادل الآراء بصراحة وإدراك موقف الدول الأعضاء المتوقع خلال الدورة الرابعة على نحو أفضل. ورأى وفد بنغلاديش أن المناقشات التي جرت في سنغافورة ستكون مفيدة في تعزيز الاتفاق بين الدول الأعضاء خلال الدورة الرابعة، مثلما كان اجتماع نيودلهي مفيداً للدورة الثالثة. وأضاف أنه بصفته منسق مجموعة البلدان الآسيوية يسره للغاية أن بلدين آسيويين، هما الهند وسنغافورة، قدما مساعدتهما بسخاء عندما كانت اللجنة المؤقتة في حاجة إلى المساعدة. وأكد مع ذلك أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء حتى الآن، فإنه ما زال هناك المزيد من العمل الواجب تنفيذه. وأضاف أن من المهم لمجموعة البلدان الآسيوية التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال التنمية، مما سيسهل إدراج المسائل التنموية في عمل الويبو على نحو أفضل. وقال مجدداً إنه على استعداد للمشاركة في العمل مع شركاء آخرين بروح مرنة وتميل إلى التوفيق، وأضاف أنه يأمل التوصل إلى ذلك الاتفاق خلال الدورة الرابعة، وأن الرئيس طلب إلى مجموعة البلدان الآسيوية خلال الفترة ما بين الدورات أن تتعاون في العمل مع الوفود الأخرى وتعرض على بساط البحث مقترحات مبسطة بشأن الفئة جيم. وقد أحاطت مجموعة البلدان الآسيوية علماً بأن المقترحين أنفسهم تخلوا عن بعض المقترحات أو أبعدوها. وعند تنظيم بعض المقترحات، حاولت مجموعة البلدان الآسيوية أن تترجم الأفكار الرئيسية الواردة في الفئة جيم بلغة مقبولة للجميع. وأبلغت مقترحات المجموعة إلى الرئيس ومنسقي المجموعات الإقليمية والأمانة. وأعربت مجموعة البلدان الآسيوية عن أملها أن تساهم جميع المجموعات في العمل بصورة بناءة للتوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن تلك الفئة وغيرها من الفئات، وأشارت مع ذلك إلى أن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بشأن جدول أعمال التنمية ما هو إلا خطوة أولى، وإلى ضرورة تنفيذه بالفعل. ولذلك، فإن المجموعة تساند تماماً فكرة إنشاء هيئة مناسبة داخل الويبو تعمل بتوجيه من الدول الأعضاء وتتميز بالشمول والشفافية وتتكفل بمتابعة الاتفاق وتنفيذه ورصده وتقييمه. وأضاف وفد بنغلاديش أنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية الموارد المالية والبشرية الضرورية في مرحلة التنفيذ. وكرر في ختام كلمته أن جميع أعضاء مجموعة البلدان الآسيوية تساند جدول أعمال التنمية وتساهم في إعداده، وأن جمهورية كوريا مثلاً وزعت مؤخراً وثيقة داخلية عن أنشطتها، وأن مجموعة البلدان الآسيوية تتطلع إلى مشاركة الوفود في العمل بصورة مثمرة خلال الأسبوع.

٢١- وتحدث وفد بربادوس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعلن أنه مسرور بالتقدم الملحوظ الذي أنجزته اللجنة المؤقتة خلال دورتها الثالثة التي تم الاتفاق فيها على جميع المقترحات المتضمنة في المرفق ألف. وأضاف أن مجموعته تود أن تنتهز الفرصة للتعبير عن استحسانها للروح البناءة التي استرشدت بها جميع الوفود، والتعبير عن شكرها الصادق للسفير كلارك والسفير منالو على مساهمتهما النفيسة. وعلاوة على ذلك، أكد التزام مجموعته بإجراءات التفاوض

القائمة في جنيف. وأضاف أن الجمعية العامة للويبو قررت سنة ٢٠٠٦ أن تنظر الدورة الأولى المنعقدة في سنة ٢٠٠٧ في المقترحات الواردة في المرفق ألف، وتنظر الدورة الثانية في سنة ٢٠٠٧ في المقترحات الواردة في المرفق باء. وأوضح بالتالي أنه ينبغي أن تركز الدول الأعضاء عملها في الدورة الرابعة على المرفق باء، نظراً لأن الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٦ قررت عدم استئناف النظر في المرفق ألف، كما قررت ذلك أغلبية الوفود. وأضاف وفد بربادوس أن مجموعته ترى أن من المهم التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن جدول أعمال التنمية في جمعية الويبو لسنة ٢٠٠٧، وأنها ستواصل العمل بصورة بناءة بالتالي خلال الدورة الرابعة. وذكر أن مجموعته على استعداد لابتداع لغة متفق عليها من أجل التوصل إلى اتفاق في الآراء حول جميع المسائل الواردة في المرفق باء، وأنها تقر بأهمية الدعم الطموح الذي يقدمه المدير العام للويبو والمكتب الدولي بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل التحول عن مناقشة جدول أعمال التنمية وتنفيذ التوصيات المتفق عليها بدلاً من ذلك. وفي ذلك الصدد، تقر المجموعة بالحاجة إلى تناول الإطار المؤسسي بصورة ملائمة، بما في ذلك التفويض والآلية الضرورية لتنفيذ التوصيات المتفق عليها والإشراف عليها. وتتطلع المجموعة إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية خلال الدورة الرابعة، وتريد مناقشة مسألة تنفيذ التوصيات بروح منفتحة. وبالنسبة إلى تقسيم الفئة ألف من المرفق باء بمعرفة السفير كلارك، أجرت المجموعة مشاورات داخلية تناولت فيها فحص العمل الذي أنجزته "مجموعة أصدقاء التنمية"، وهي المجموعة التي نسقت المقترحات الواردة في الفئة ألف والبالغ عددها ١٦ اقتراحاً وخفضتها إلى أربعة مقترحات. وأضاف وفد بربادوس أن مجموعته وافقت على استخدام هذه المقترحات الأربعة كنقطة انطلاق للمفاوضات التي ستجرى في ذلك الأسبوع. وتستهدف المقترحات الأربعة في المقام الأول تطوير القدرات المؤسسية الوطنية وتحسينها – عن طريق زيادة تطوير البنية التحتية والمرافق الأخرى بغية زيادة فعالية المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية – وضمان توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والحفاظ على المصلحة العامة، وتقديم المساعدة التقنية إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تهتم بالملكية الفكرية. وتهدف المقترحات ثانياً إلى تعزيز القدرات الوطنية لحماية الابتكارات والإبداعات والاختراعات المحلية، ودعم تطوير البنية التحتية العلمية والتكنولوجية الوطنية. وتستهدف ثالثاً إدماج البعد الإنمائي في كل أنشطة الويبو الأساسية المتعلقة بالمساعدة التقنية. وتستهدف رابعاً وأخيراً ضمان تقديم مساعدة الويبو التشريعية بناء على الطلب ووفق مستوى تنمية كل بلد. وعند مقارنة وثيقة المجموعة بوثيقة السفير منالو، يلاحظ ما يلي: الأفكار المتضمنة في المقترحين الأول والثاني من وثيقة السفير منالو تعكس الأفكار الواردة في المقترحين الأول والثاني من وثيقة المجموعة، والأفكار المتضمنة في المقترح الحادي عشر من وثيقة السفير منالو تعكس الأفكار الواردة في المقترح الثالث من وثيقة المجموعة، والأفكار المتضمنة في المقترح الخامس عشر من وثيقة السفير منالو تعكس الأفكار الواردة في المقترح الرابع من وثيقة المجموعة. وإذا لم تعكس وثيقة المجموعة بعض الأفكار الواردة في الفئة ألف من وثيقة السفير منالو، فإن ذلك يرجع إلى أحد الأسباب المحتملة التالية: إما أنه قد تم الاتفاق على الفكرة في فبراير/شباط، أو لم يعد المقترحون يريدون تطبيق الفكرة لأن جوهر الاقتراح نفذ بالفعل، أو لأن الاقتراح ترك جانباً، أو لأن الفكرة كانت مشمولة في الفئات الأخرى من المرفق باء.

٢٢- وأعلن وفد الصين أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأضاف أنه يريد أن يشكر في نفس الوقت البلدان الآسيوية، وبصورة خاصة حكومتي الهند وسنغافورة، على مساهمتها وجهودها الرامية إلى تعزيز المشاورات بشأن المقترحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وأشار إلى أنه لاحظ في مختلف الاجتماعات التي عقدت مدى إخلاص الدول الأعضاء وروح التعاون فيما بينها والأفكار الثاقبة العديدة التي قدمتها بشأن العلاقة بين التنمية والملكية الفكرية، مما أتاح مناقشة جدول أعمال التنمية بصورة متعمقة. وأضاف أنه لا حاجة إلى القول بأن التنمية هي

إحدى القضايا الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية، كما أنها موضوع أساسي للشواغل الواسعة الانتشار للمجتمع الدولي. وهي قضية عملية ينبغي أن تتصدى لها مختلف وكالات الأمم المتحدة وأن تجد لها حلاً. وأوضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية المتناسقة للعالم سوى من خلال تعزيز التنمية واحترام الابتكار وحفز قدرة المجتمع ككل على الإبداع. واستطرد قائلاً إن نظام الملكية الفكرية الذي يعد أداة مهمة لتعزيز التنمية من خلال تشجيع وحماية الاختراعات والقدرة على الإبداع والإبداع التكنولوجي، وإطلاق العنان للإبداع بنجاح، يقدم قوة لا تنضب لتنمية البلدان والمجتمعات. ولا شك أن دور نظام الملكية الفكرية في تعزيز تنمية المجتمعات وفي تقدم المجتمعات البشرية هو حقيقة لا تقبل الجدل. وينبغي في نفس الوقت إمعان النظر في مستويات تنمية مختلف الدول الأعضاء بصورة متوازنة ومراعاة مصالح جميع الأطراف. وينبغي أن تراعي الويبو والدول الأعضاء جدياً الأهداف الإنمائية وضمان تحقيقها بصورة شاملة وتدبير الفضاء السياسي المناسب للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. ورأى وفد الصين أنه لا ينبغي أن تغيب أوضاع البلدان المختلفة ومستويات تنميتها عن الأذهان، عند الشروع في إصلاح وتطوير القواعد الدولية للملكية الفكرية. وينبغي أن تتناسب درجة حماية الملكية الفكرية مع مستوى إنتاجية الدول الأعضاء واحتياجاتها التنموية. كما ينبغي تحقيق التوازن بين حماية مصالح أصحاب الحقوق وحماية المصلحة العامة، وينبغي أن يتمشى تشجيع الإبداع التكنولوجي وحمايته مع تشجيع نقل التكنولوجيا. وأوضح أن الصين بصفتها بلداً نامياً تعلق أهمية كبيرة على قضايا التنمية، وأنها بذلت جهوداً مفيدة ومركزة في السنوات الأخيرة في مجال الملكية الفكرية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أن الويبو بصفتها وكالة متخصصة للأمم المتحدة ومكلفة بالمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية تتحمل مسؤولية توفير خطة فعالة للدول الأعضاء بغية مناقشة نماذج التنمية الملائمة للأوضاع الوطنية المختلفة والفعلية، وينبغي أن تضمن جهودها العملية أن تتمكن البلدان النامية من الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في الواقع والإسهام في تحقيق نتائج متناسبة. وأعرب الوفد عن استحسانه للجهود التي بذلتها جميع الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة للجنة وإجراء مناقشات شاملة بكل إخلاص وصراحة وتعاون. كما أعرب عن أمله أن تعتمد جميع الأطراف ذلك السلوك في الدورة الحالية، وتستند إلى مبدأ البحث عن أساس مشترك بشأن القضايا الرئيسية والاحتفاظ بالاختلافات المتعلقة بالقضايا الثانوية، وتتوصل سريعاً إلى رأي مشترك مقبول للجميع بشأن جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد من جديد تعهده بالمشاركة بنشاط في المناقشات.

٢٣- وتحدث وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، وأعلن أن الأشهر الأخيرة ساعدت على تقدم أعمال اللجنة المؤقتة. وأضاف أن المجموعة باء شرعت منذ الدورة التي عقدت في شهر فبراير/شباط في دراسة المقترحات الواحدة والسبعين الواردة في المرفق باء، وسعت لمعرفة آراء جميع الدول الأعضاء في الويبو. وبحثت المجموعة المقترحات المتضمنة في المرفق باء بالتفصيل، وشاركت في اجتماعات مكثفة ما بين الدورات، بما في ذلك اجتماع مجز في سنغافورة. واكتشفت آراء متقاربة مع المجموعات الإقليمية الأخرى بالنسبة إلى العديد من المقترحات، واكتشفت أيضاً أنه ما زالت هناك بعض المقترحات التي تستوجب مزيداً من المناقشة للاتفاق عليها. وقد ركزت المجموعة عملها على الفئة هاء الواردة في المرفق باء، كما طلب إليها ذلك، وقدمت مشروعاً لكل مجموعة إقليمية. كما أنها وحّدت المقترحات الخمسة المتضمنة في وثيقة السفير منالو وأدمجتها في ثلاثة مقترحات، واحتفظت في الوقت ذاته بروح تلك المقترحات. وأضاف الوفد أن المجموعة باء ترى أن هذه التنقيحات تمثل حلاً مناسباً لإعداد المشروع النهائي، وأنها تلقت من المجموعات الإقليمية الأخرى المشروعات والوثائق المتعلقة بالفئات المختلفة، وأنها بالإضافة إلى العمل الذي باشرته تكرر تعهدها ببذل أقصى جهودها لتحقيق نتيجة إيجابية، وتتطلع إلى تبادل الآراء بشأن المقترحات مع جميع الدول الأعضاء. وأضاف الوفد أن من المهم أن يكون النقاش متوازناً وشاملاً. ولما كانت ولاية اللجنة المؤقتة محدودة زمنياً، فمن المهم

أيضاً تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة المقبلة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها في المستقبل.

٢٤- وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، فذكر أن الدول الأعضاء واجهت في شهر فبراير/شباط تحدياً مماثلاً لما تواجهه حالياً. وأضاف أنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الاتفاق في الآراء والشعور بأهمية المفاوضات سيسمحان للدول الأعضاء بالاجتماع من جديد في نهاية الأسبوع لتقديم التهاني إلى الرئيس وتبادل التهاني على نجاح أعمالها المتعلقة بإعداد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واستطرد قائلاً إن روح التفاهم والمرونة البناءة الضرورية للتوصل إلى اتفاق نهائي اتضحتا بجلاء منذ أسبوعين في الاجتماع الذي عقد في سنغافورة. وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يكن رسمياً، إلا أنه كان بالغ الأهمية لأنه أقنع العديد من الدول الأعضاء، إن لم يكن جميعها، بإمكانية الاتفاق على المرفق باء. وفي ذلك السياق، هنأ الوفد حكومة سنغافورة على مبادرتها بتنظيم اجتماع مهم للغاية. كما هنأ حكومة البرازيل على تنظيم ندوة مهمة منذ أسبوع في ريو دي جانيرو، مما أسهم إسهاماً مهماً في إدراك المسائل المتصلة بالتنمية. وأوضح أن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على نجاح أعمال اللجنة المؤقتة، وأن من المهم بالمثل الشروع في دراسة مرحلة التنفيذ المقبلة التي تتفق عليها الدول الأعضاء نظراً لأن المفاوضات تتقدم في الاتجاه الصحيح. ورأى أن بالإمكان تنفيذ بعض المقترحات في مرحلة مبكرة خلال السنة الجارية، وأن بعض المقترحات الأخرى تستدعي النظر فيها بإمعان قبل اتخاذ أي قرار يتفق عليه الجميع. وفي ذلك السياق، طلب إلى الرئيس ونائب الرئيس والأمانة أن يقدموا اقتراحات في هذا الشأن. وأضاف أن من المبكر في تلك المرحلة تقديم موقف مجموعته حول أي اقتراح خاص، وأن مجموعته على استعداد لاتباع طريقة العمل التي اقترحها السفير كلارك، وأنها على استعداد أيضاً للمشاركة في عملية تقييم الفئة دال ودراسة ما لها من تأثير. وقال في ختام كلمته إنه قد تم توزيع اقتراح يتعلق بتلك الفئة، ويراعي موقف جميع المجموعات الإقليمية ومجموعات البلدان الأخرى، ويحاول إدماج الأفكار المتضمنة في المقترحات العشرة الأصلية في خمسة مقترحات جديدة.

٢٥- وتحدث وفد الاتحاد الروسي باسم مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وشكر رئيس ونائب رئيس اللجنة المؤقتة على جهودهما الرامية إلى تحقيق نتيجة بناءة أثناء فترة الدورات وما بين الدورات. وقال إن مجموعته تشكر أيضاً الأمانة والمسؤولين عن تنظيم اجتماع سنغافورة. وأضاف أن تلك الاجتماعات سمحت للدول الأعضاء بتوضيح وجهة نظرها، وأدت إلى تقارب المواقف. وأعلن أنه يؤيد طريقة العمل المقترحة للدورة الحالية، وأن مجموعته الإقليمية أعدت الفئة واو، وطرحتها للنقاش. وعند إعداد تلك الفئة وصياغتها، أخذت المجموعة شواغل المشتركين في الدورة بعين الاعتبار، وسعت لتحقيق نتائج ملموسة وتركيز انتباهها على المقترحات التي تأمل تنفيذها عملياً، ويمكن إدراجها في أنشطة الويبو دون إعاقة عمل الهيئات الأخرى. وكرر وفد الاتحاد الروسي استعداده للتعاون بصورة بناءة في المناقشات المقبلة بغية التوصل إلى نتائج مقبولة ومتفق عليها من الجميع.

٢٦- وهنأ وفد الأرجنتين السفير كلارك على العمل الممتاز الذي باشره كرئيس للدورة الثالثة للجنة المؤقتة، وعلى طريقة إدارته للأعمال في فترة ما بين الدورات. وأعلن أنه على قناعة بأن إرشاداته كانت ضرورية للاتفاق على بعض المقترحات، وأنه على ثقة بأن السفير كلارك ونائب الرئيس سيواصلان إرشاد الدول الأعضاء بحكمة أثناء الاجتماعات. وأوضح أن العمل الأساسي الحالي يستوجب عدم إعادة النظر في المقترحات المتفق عليها في فبراير/شباط، وأنه ينبغي أن تحتفظ الدول الأعضاء بهذا الزخم الإيجابي وتواصل العمل بصورة بناءة للوفاء بولاية الجمعية العامة. وأضاف أنه سيبذل قصارى جهده للتوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات. ولهذا الغرض، أعدت "مجموعة أصدقاء

التنمية" وثيقة داخلية خفضت المقترحات الواحدة والسبعين الواردة في المرفق باء إلى ٢٥ مقترحاً، وتتوقع أن تسهل تلك الوثيقة عملية التفاوض. وأضاف أنه يتعين على اللجنة المؤقتة أن تقدم إلى الجمعية العامة المقبلة مشروع قرار من المنتظر اعتماده آنئذ. وتتوقع "مجموعة أصدقاء التنمية" أن يكون ذلك القرار إيجابياً، ويستهدف تنفيذ المقترحات المتفق عليها دون أي تأخير. ومن جهة أخرى، ينبغي مراعاة الآلية الضرورية لتنفيذ جدول أعمال التنمية في المستقبل. وأعلن في الختام أن الدول الأعضاء تواجه من جديد تحدياً خطيراً، وأنه يتوقع أن تتوصل إلى نتائج ملموسة وقابلة للتطبيق تسمح بإدماج جدول أعمال التنمية في كل أنشطة الويبو ولجانها بصورة شاملة.

٢٧- وأخذ وفد ألمانيا الكلمة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٢٧ دولة، وقال إنه يريد التعبير عن استعداده للمساهمة في عمل اللجنة المؤقتة بصورة بناءة وبنفس الروح الإيجابية التي خبرتها الدول الأعضاء في وقت مبكر من تلك السنة أثناء الاجتماع الأخير في فبراير/شباط. وتمنى بإخلاص أن تتمكن اللجنة من تحقيق نتائج ملموسة يمكن تقديمها إلى الجمعية العامة للموافقة عليها.

٢٨- وشكر وفد سنغافورة الوفود التي أشارت إلى الاجتماع الذي عقد في سنغافورة، وأعرب عن أمله أن تواصل عملها في الاجتماع الحالي بالروح البناءة التي أظهرتها في الاجتماع السابق.

٢٩- وعبّر وفد جمهورية كوريا عن شكره الصادق للسفير كلارك وأمانة الويبو على تفهمهما العميق وإدارتهما الفعالة لجدول أعمال اللجنة المؤقتة المعقد. وشكر أيضاً السفير منالو على عمله الشاق في إعداد الوثيقة القيمة التي كانت أساساً للمناقشات. وأكد عزم جمهورية كوريا على التعاون في أنشطة الويبو المتعلقة بجدول أعمال التنمية، عن طريق مساندة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على الأخص. ورأى أن المناقشات التي تجرى في اللجنة المؤقتة ستكون ناجحة إذا أمعن النظر في شفافيتها وفعاليتها عند تنفيذ وتناول المسائل المطروحة على اللجنة المؤقتة. وأشار إلى أن بلده حقق تقدماً سريعاً وتجاوز مرحلة التخلف واكتسب خبرات كبيرة من تنفيذ العديد من الخطط الاقتصادية والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية. وأضاف أن المكتب الكوري للملكية الفكرية والحكومة الكورية يرغبان بشدة في مد يد المساعدة للعالم ومشاطرة خبراتهما مع البلدان الأخرى. وأوضح أيضاً أنه يجري حالياً إعداد مشروع يرمي إلى تركيز الأضواء على ما للسياسات المتعلقة بالملكية الصناعية من تأثير على التنمية الاقتصادية في جمهورية كوريا. وذكر أن الصندوق الاستئماني الكوري الذي تديره الويبو يستهدف بصورة خاصة دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ويقدم المعونة بناء على الطلب. وأكد الوفد في الختام اعتقاده بأن نجاح المناقشات في اللجنة المؤقتة يتوقف إلى حد بعيد على شفافية وفعالية تنفيذ وإدارة الاتفاق، وقال من جديد إن جمهورية كوريا على استعداد لمشاطرة تجربتها وخبرتها أثناء تنفيذ الاتفاق. وكرر أن بلده على استعداد للانتفاع بالصندوق الاستئماني الكوري لتنفيذ نتائج مناقشات اللجنة المؤقتة. وطلب إلى الدول الأعضاء أن تطلع على وثيقة داخلية قام بتوزيعها وأبرز فيها العناصر الرئيسية لاقتراحه والأساس المنطقي لموقف بلده.

٣٠- وأعرب وفد السودان عن شكره للمدير العام للويبو والأمانة، وعبّر عن تقديره للعمل المنجز لخدمة المصلحة العامة لجميع البلدان. وذكر أن أفريقيا قارة كبيرة ذات أراض بكر وثروة طبيعية متجددة ومؤونة من الزاد وتخصصات معينة، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى الاستفادة من التنمية، والاستراتيجية التي وضعها الاتحاد الأفريقي للإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبحث. وكرر الوفد أنه إذا استفادت أفريقيا من الجوانب السابق ذكرها، فإنها ستخرج من الظلام إلى الضوء وستحول قلبها المريض إلى قلب إيجابي يمثل الرفاهية والسعادة لجميع شعوب القارة، وستنشرها بالتالي في بقية العالم. وقال الوفد إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان

الأفريقية، وأعرب عن أمله أن يتوصل الاجتماع إلى نتائج إيجابية وملموسة، لا سيما من أجل دعم الملكية الفكرية التي يمكن أن تكون أساساً لاستراتيجيات وسياسات البلدان الأفريقية، وتسهم في تحقيق أهدافها.

٣١- وأعلن وفد كولومبيا أنه يؤيد تماماً فكرة إدماج جدول أعمال التنمية في نظام الملكية الفكرية، وكذلك في أنشطة الويبو، بغية زيادة مصداقية نظم الملكية الفكرية وتعزيز الإبداع والابتكار والتنمية. وأضاف الوفد أن اللجنة المؤقتة تنظر حالياً في المقترحات التي قدمتها مختلف الدول الأعضاء، والتي تعكس اهتماماتها جميعاً. وأوضح أنه ينبغي تركيز العمل على النهج العملي الذي اقترحه السفير كلارك. وأضاف أنه يدين له بالشكر على العمل الذي باشره في الدورة السابقة، وأنه تم التوصل بفضل حيويته إلى اتفاق في الآراء بشأن ٢٤ مقترحاً. وأشار إلى أن الدورة الأخيرة للجنة الدائمة ستكون حاسمة لمواجهة التحديات التي وضعتها الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦، وأعرب عن أمله أن تتوصل الدول الأعضاء في نهاية مناقشاتها إلى إعداد قائمة متفق عليها لتقديمها إلى الجمعية العامة المقبلة. وذكر أن الجمعية العامة مكلفة بتخفيض عدد المقترحات لتفادي التكرار وازدواجية الجهود. وأشار إلى أنه يتعين تخفيض عدد المقترحات الواردة في المرفق باء لورقة عمل السفير منالو مثلما جرى ذلك بالنسبة إلى المقترحات الواردة في المرفق ألف. وكرر أنه يتعين تخفيض عدد مقترحات المرفق باء ومقارنتها بمقترحات المرفق ألف. وذكر أن العمود الأول من ورقة عمل السفير منالو يتضمن بعض مقترحات المرفق الأول المستنسخة في المرفق باء، وأنه يتعين لذلك إعادة تقييم المقترحات المقدمة في دورة فبراير/شباط. وأشار الوفد إلى المقترحات المتعلقة بالملك العام، والتي تكررت حسبما ورد في وثيقة عمل السفير منالو في الاقتراحين ٢٣ و٣٢ الواردين في المرفق باء، وكذلك الاقتراح الثاني من الفئة باء الذي ورد في القائمة المقدمة في اجتماع فبراير/شباط ٢٠٠٧. وأشار الوفد أيضاً إلى الجملة الأخيرة من الفقرة ٦ من ملخص الرئيس، والتي تضمنت هذه المقترحات الثلاثة، التي سترد في القائمة النهائية للمقترحات الموصى بها والمقدمة إلى الجمعية العامة للبت فيها في اجتماعها سنة ٢٠٠٧ عقب اجتماع اللجنة الدائمة في يونيه/حزيران. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه ينبغي تقديم مقترحات نهائية في الدورة الحالية للجنة المؤقتة، وأعرب عن أمله أن تتوصل جميع البلدان إلى اتفاق في الآراء.

٣٢- وعبّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ثقته بأن يتمكن الرئيس ونائب الرئيس من إدارة المناقشات بنجاح طوال الأسبوع. وأضاف أنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الإطار القانوني الحالي للويبو يتيح فرصة كبيرة لتناول مسائل الملكية الفكرية المتصلة بالتنمية، وبأن هذه المسائل كانت جزءاً متمماً لمهمة الويبو وينبغي أن تظل كذلك. ورأى الوفد أن المناقشات التي دامت طوال سنتين ونصف كانت مفيدة للغاية لأنها أوضحت أن الويبو كانت تركز أنشطتها على التنمية منذ عدة سنوات. وأعلن أيضاً أنه تبيّن أن مساعدة الويبو الإنمائية الواسعة النطاق والمرتبطة بالملكية الفكرية كانت تقدم في الواقع بناء على الطلب، وأن هذه المساعدة لم تقتصر على المساعدة التقنية، بل شملت الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض الإبداع والتنمية. وأكد الوفد أن حماية الملكية الفكرية ما هي إلا جزء من المعادلة، وأنه يتعين وضع سياسات وبنية تحتية أخرى كي تتمكن البلدان من تحقيق التنمية. وأضاف أنه يساند الجهود الرامية إلى تحسين عمل الويبو عن طريق تعزيز الملكية الفكرية كأداة للتنمية، لا سيما فيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تؤديه كشرط للتنمية الاقتصادية التي تستند إلى الإبداع والتقدم التكنولوجي. وأضاف أن الحماية القوية للملكية الفكرية تحفز الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وتثري الملك العام وتوسع نطاقه بالابتكارات والمصنفات الإبداعية الجديدة. وقال الوفد إنه يعتقد أن الجهود الرامية إلى إضعاف الإطار الدولي للملكية الفكرية أو إلى إدخال تغييرات أساسية على مهمة الويبو المتمثلة في تعزيز حماية الملكية الفكرية لن تتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة. وأضاف أن الويبو أسهمت إسهاماً مهماً في مجال التنمية، وينبغي أن تواصل إسهامها في هذا المجال عن طريق تعميق خبرتها بالملكية الفكرية ومضاعفتها، وليس عن طريق التخلف عن أداء مهمتها أو

تكرار عمل المنظمات الدولية الأخرى. وأعرب الوفد عن سروره لأنه تم التوصل إلى نتائج عملية وملموسة بعد سنتين ونصف من مناقشة المقترحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وأوضح أن نتائج اجتماع فبراير/شباط تقدم الزخم الضروري للكشف عن مقترحات في المرفق باء يمكن أن تؤيدها جميع الدول الأعضاء في الويبو، ويمكن تقديمها إلى الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه سيواصل المشاركة في المناقشات بصورة بناءة، وسيسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية ولكن عملية.

٣٣- وأعلن ممثل شبكة العالم الثالث أنه يؤيد مقترحات جدول أعمال التنمية المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، على أساس الوقائع والشواهد. وأشار إلى أن الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير ينبغي أن توفر أيضاً آليات تسمح بمعاملة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بصورة خاصة وتفضيلية منعاً لإساءة استعمال الحقوق الاحتكارية، وتتيح مرونة كافية تسمح لكل بلد نام عضو بمتابعة تنميته وسياساته العامة. وقال إن الشبكة ترى أن استعمال الأدوات لتقييم الأثر الإنمائي ليس جديداً، فالعديد من البلدان المتقدمة، بما فيها المنظمات الاقتصادية الإقليمية، قامت بتقييم الأثر الإنمائي بانتظام قبل اعتماد وسائل جديدة لإبلاغ واضعي السياسات. وترى الشبكة أيضاً أن هذه المبادئ والتوجيهات لا ينبغي تطبيقها فقط على القواعد والمعايير الجديدة، بل كذلك على المعاهدات الحالية. وتؤكد الشبكة ضرورة استعراض قواعد ومعايير الملكية الفكرية الحالية التي تديرها الويبو، وتقييم الأثر الإنمائي للقواعد والمعايير الحالية، وضمان تضمينها المبادئ المساندة للتنمية. وترى أن تلك الضرورة عاجلة بصورة خاصة، لأن اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات الشراكة الاقتصادية المبرمة بين البلدان المتقدمة والنامية خاصة تستلزم اعتماد العديد من معاهدات الويبو. وعلاوة على ذلك، بما أن الحصول على المعرفة والتكنولوجيا يمثل أداة حيوية للتنمية، فإن الشبكة ترى ضرورة تجاوز البيانات البلاغية والبدء بمناقشة بعض التدابير المحددة لضمان الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، والقيام من ثم بإنشاء آلية لهذا الغرض. وترى الشبكة أيضاً أن من الضروري رصد أنشطة الويبو وتقييمها بصورة مستقلة من أجل زيادة قدرة الويبو على مباشرة أنشطة مساندة للتنمية. وتؤيد الشبكة المقترحات الرامية إلى إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحث بتوجيه من الدول الأعضاء. كما تؤيد المقترحات التي تدعم طابع الويبو كمنظمة توجهها الدول الأعضاء، بما في ذلك ضرورة تعديل اتفاقية الويبو كي تتمشى مع ولاية الويبو بصفتها وكالة متخصصة للأمم المتحدة. وتؤيد أيضاً الاقتراح الرامي إلى استبعاد الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير من مناقشات اللجنة الاستشارية المعنية بتنفيذ الحقوق، وضرورة إمعان النظر في أحكام اتفاق تريبس، مثل الأحكام التي تتيح للدول الأعضاء حرية البت في المسائل المتعلقة بتنفيذ الحقوق تبعاً لنظمها القانونية. وترى الشبكة أن الأحكام التي لا تقضي بالالتزام بوضع نظام قضائي لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تكون متميزة لتنفيذ القانون بوجه عام. وينبغي أن تنظر اللجنة الاستشارية المعنية بتنفيذ الحقوق في ديباجة اتفاق تريبس التي تقر بأسبقية حقوق الملكية الفكرية، وبالتزام صاحب حقوق الملكية الفكرية بالتنفيذ، وتنظر أيضاً في المادتين ٧ و٨ من الاتفاق المتعلقتين بتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. والأهم أن تفحص اللجنة السابق ذكرها تدابير التنفيذ الحالية، مثل التدابير التي تفرضها البلدان المتقدمة على الحدود وتستغلها بصورة مخالفة للمنطق لإعاقة التجارة مع البلدان النامية بصورة خاصة. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تعكس مناقشات المتخصصين المشاركين في أعمال اللجنة وجهات نظر أصحاب الحقوق، وعلى الأخص مجموعات المستهلكين الأكثر تضرراً من تدابير تنفيذ حقوق الملكية الفكرية. وترى الشبكة أن من الأهمية بمكان الالتزام بمبدأ الشفافية في أي منظمة دولية حكومية مثل الويبو، وأن من المناسب تقديم معلومات وافية عن الاجتماعات التي تنظمها أمانة الويبو أو تشارك فيها أو تساندها في وقت مبكر. وينبغي أن تشتمل هذه المعلومات كحد أدنى على جدول أعمال كل اجتماع وأهدافه وقائمة بالمكلفين برعايته والمشاركة فيه والمستشارين المدعوين وأوراق العمل المعدة والنتيجة المتوخاة إن أمكن. وفي الختام، أعلنت

الشبكة أنه حتى بعد انتهاء الدورة الحالية للجنة المؤقتة سيظل هناك العديد من الأعمال الواجب مباشرتها، وأنه يؤيد لذلك فكرة تجديد ولاية اللجنة المؤقتة للنظر في تنفيذ المقترحات التي تقرها الجمعية العامة، ومواصلة مناقشة المقترحات التي لم ينظر فيها بعد.

٣٤- وأعلن ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين أن من المهم أن تفحص الويبو العلاقة بين حقوق الملكية الصناعية والتنمية، ودور الويبو في تلك العلاقة. ورأى مثل عدد كبير من الوفود أن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو تفيد البلدان النامية وتساعدها على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بصورة فعالة من أجل بلوغ أهدافها الإنمائية والسياسية. ورأى أيضاً أن من المهم ملاحظة أن حقوق الملكية الفكرية والتنمية ليست متعارضة ولا ينبغي النظر إليها على هذا النحو لأن حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى تنمية أكثر متانة واستدامة. وشجع ممثل الاتحاد الوفود على تركيز انتباهها لمعرفة كيف يمكن للويبو أن تتخذ تدابير ملموسة لمساعدة البلدان على الانتفاع بنظم الملكية الفكرية بصورة أفضل، وتعزيز ابتكارات البلدان النامية وتشجيعها. وأكد أن من الخطأ إدارة المناقشات كما لو كانت مناقشات بين الشمال والجنوب، كما أشير إلى ذلك سابقاً. ففي واقع الأمر، تفيد حقوق الملكية الفكرية المبتكرين في البلدان النامية بالذات. وكما ذكر وفد جمهورية كوريا، استند نمو كوريا الهام إلى الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بصورة فعالة ومهمة. وأضاف ممثل الاتحاد أن المبتكرين الأرجنتينيين ابتكروا منتجات زراعية محسنة ومبتكرات حمائية بفضل حقوق الملكية الفكرية، وأن البرازيل تفخر بحق بخبرتها بتصميم وإنتاج الطائرات، علماً بأن طائراتها تتمتع بالحماية بموجب البراءات. كما أن المبتكرين الصينيين يحرصون على الانتفاع بالنظام الوطني للبراءات وكذلك بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لحماية الابتكارات، بما في ذلك أكثر من ألف براءة في السنة بشأن منتجات تستند إلى الطب التقليدي الصيني، مما يوضح كيف يمكن الانتفاع بالطب التقليدي والمعارف التقليدية والموارد العالمية لأغراض الصحة العامة بناء على نظام البراءات، ويوضح بطبيعة الحال التعديلات الأخيرة التي أدخلت على قانون براءات الهند وسمحت بإدخال المنتجات المشمولة بالبراءات في الهند من جديد، ومن المتوقع أن تكون أساساً لحماية الابتكارات الهندية في المجالات الصيدلية والبيوتكنولوجية، وتهيئ للهند مكاناً في طليعة أعمال البحث والتطوير العالمية. ورأى ممثل الاتحاد بالتالي أن البراءات وحقوق الملكية الفكرية الأخرى تحمي ابتكارات البلدان النامية وتسمح بتدفق الإتاوات والمنافع الأخرى إليها. وأوضح أنه ينبغي أن تشدد الدول الأعضاء على كيفية الانتفاع بنظام البراءات بصورة أنجع بدلاً من التركيز على الإعفاء أو الاستثناء منه، كما اقترحت ذلك بعض الوفود. وأضاف أن إضعاف نظام البراءات لا يتعارض فقط مع مصلحة المبتكرين في البلدان النامية والأهداف الإنمائية لهذه البلدان، بل إنه ليس ضرورياً. ورأى ممثل الاتحاد أن من الضروري توضيح المجالات التي تطبق فيها حقوق الملكية الفكرية بالفعل، وأضاف أن ٩٥ في المائة من الأدوية الأساسية، كما تعرفها منظمة الصحة العالمية، مشمولة بالبراءات، وأن من بين هذه الأدوية الأساسية المشمولة بالبراءات تقدم الأدوية المضادة للأمراض الفيروسية الاسترجاعية إلى البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المنخفضة الدخل بأسعار منخفضة أو مجاناً. ويتبين من الإحصاءات التي جمعتها جمعية الأطباء بلا حدود وحللها معهد مستقل للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية أن المبتكرين المتعددي الجنسيات يقدمون الأدوية المضادة للأمراض الفيروسية الاسترجاعية بأسعار مماثلة لأسعار المقلدين أو منخفضة عنها بكثير. وأضاف أنه أكدت ذلك دراسة مستقلة أعدها أستاذ مشهور بجامعة بوسطن. وكشفت الدراسة أنه في بعض الحالات النادرة وافقت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة سنة ٢٠٠٣، كما وافقت من جديد سنة ٢٠٠٥ على توفير آلية عملية تسمح بإصدار تراخيص إجبارية للبلدان المصدرة التي تفتقر إلى قدرة محلية كافية في قطاع المستحضرات الصيدلية. وكشفت الدراسة أيضاً أن كندا وبعض البلدان الأخرى أكدت ذلك القرار في تشريعاتها الوطنية كي يصبح ذلك الخيار حقيقة واقعة في مثل هذه الحالات الاستثنائية. وفي الختام، حث ممثل الاتحاد الدول الأعضاء في الويبو على النظر إلى حقوق

الملكية الفكرية على أنها جزء متكامل وبناء من جدول أعمال التنمية، وأضاف أنه يعتقد أن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو عن طريق الدول الأعضاء فيها ستظل تؤكد الانتفاع بالإبداع وحقوق الملكية الفكرية على نحو أفضل في الأسواق النامية الجديدة لصالح البشرية.

٣٥- وهنأ ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها الرئيس على إدارته الرائعة لأعمال اللجنة المؤقتة، التي حققت تقدماً كبيراً طوال السنة في توحيد مقترحات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وذكر أن الدول الأعضاء على وعي بالنداءات العديدة الصادرة في السنوات الأخيرة من أكبر الأكاديميات والمعاهد التعليمية وكبار الأفراد المحترمين، بمن فيهم الحائزين على جائزة نوبل، بغية تحقيق التوازن من جديد لحماية حق المؤلف بصورة فعالة في العصر الرقمي. وأشار إلى أن الجمعيات الأعضاء في الاتحاد قدمت معلومات قياسية رقمية إلى مختلف المهن والبيئات من أجل دعم التعليم والبحث والمجتمع والحكومة والصناعة والتجارة في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن الاتحاد على يقين بأن أهم أداة ضرورية لتنفيذ جدول أعمال التنمية بنجاح تتمثل في الإسراع دون أي تأخر في صياغة معاهدة بشأن الحصول على المعرفة والتعليم تستكمل وتعيد التوازن لمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، اللتين صدرتا منذ أحد عشر عاماً، مما سيتيح الحصول على التعليم ويسمح بتدفق المعلومات بحرية ويؤدي إلى المزيد من الإبداع والرخاء الاقتصادي للجميع. وقد أحاط الاتحاد علماً بتلك النداءات الرامية إلى إعادة التوازن في مجال حق المؤلف، ولاحظ أنها تكررت في دراستين مستقلتين بشأن الإطار الأوروبي لحق المؤلف والتوجيه الأوروبي بشأن مجتمع المعلومات، استكملهما معهد قانون المعلومات بجامعة أمستردام منذ ستة أشهر لصالح الجماعة الأوروبية. وأضاف أن الدراسة المستقلة بشأن الملكية الفكرية التي أعدت بتكليف من وزارة المالية في المملكة المتحدة، والتي استندت إلى ميثاق (Adelphi)، دعت إلى اعتماد نهج متوازن بشأن الملكية الفكرية، وتوصلت إلى نتائج مماثلة في عدد من المجالات، واعتمدت حكومة المملكة المتحدة جميع توصياتها. وذكر أن الاتحاد يقر بأنه تم التوصل إلى تقدم وتفهم كبير في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في سنغافورة منذ أسبوع، غير أنه يدرك أن الدول الأعضاء قد تستصعب الالتزام في المرحلة الراهنة بمعاهدة بشأن الحصول على المعرفة، لأنها لا تعرف بعد ما يمكن اقتراحه في هذه المعاهدة. كل ما في الأمر أن المفهوم يتلخص رسمياً في سطر واحد يتضمن الاقتراح ٣٥ الوارد في المرفق باء. وأضاف أن الاتحاد يأمل أن تقر الدول الأعضاء بضرورة تنقيح واستكمال معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت الصادرة سنة ١٩٩٦، وبوجوب إعادة التوازن في مجال حق المؤلف لإعداد جدول أعمال التنمية، نظراً لأن الحصول على التعليم والمعرفة يمثل أداة حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وبناء عليه، يقترح الاتحاد أن توافق الدول الأعضاء في تلك المرحلة على النظر في أي اقتراح يستهدف إعداد معاهدة بشأن الحصول على المعرفة أو إنشاء آلية تسمح ببلوغ الأهداف التي تقدمها دولة عضو واحدة أو أكثر في المستقبل.

٣٦- وكرر ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية عزمه على حماية الحريات المدنية وحرية التعبير والمصلحة العامة في المحيط الرقمي. وأثنى على العمل الذي باشرته المجموعات الإقليمية في الفترة ما بين الدورات، وعلى الروح التي تعد بها الدول الأعضاء مقترحات المرفق باء، من أجل إعداد مجموعة كاملة من المقترحات التي يمكن أن تسترشد بها الويبو في عملها في المستقبل، وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأضاف أن المؤسسة تأمل أن تواصل الدول الأعضاء الاسترشاد بتلك الروح لوضع تلك المقترحات موضع التنفيذ في المرحلة المقبلة، وأنها تؤيد مختلف المقترحات الواردة في المرفق باء، وفي المقام الأول المقترحات التي تدعو إلى تقييم الأثر الإنمائي من قبل هيئة مستقلة لتسهيل إدراك الدول الأعضاء للتأثير المحتمل للأنشطة التي تباشرها الويبو خلاف وضع القواعد والمعايير على اقتصاداتها الوطنية، وتقدير فعالية برنامج الويبو للمساعدة التقنية ومدى تلبيته لاحتياجات الدول الأعضاء في المنظمة (المقترحات ٥٤ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢

و٦٣ الواردة في المرفق باء). وتدرك المؤسسة أن برنامج الويبو للمساعدة التقنية يستخدم قانوناً نموذجياً لحق المؤلف كانت له بعض العيوب، مثل عدم حصر الحماية القانونية الممنوحة لأصحاب حق المؤلف في نطاق القانون الوطني لحق المؤلف. وكانت تلك العيوب محل توصيات رئيسية عندما شرعت جامعة أمستردام مؤخراً في مراجعة قانون حق المؤلف النافذ في الاتحاد الأوروبي. وترى المؤسسة أنه يمكن التعرف على تلك العيوب وعلاجها بسرعة عن طريق إجراء تقييم متواصل وشفاف لبرنامج الويبو للمساعدة التقنية. وأضاف ممثل المؤسسة أن الدول الأعضاء في الويبو مدعوة حالياً إلى اعتماد التزامات جديدة لضمان الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية المخصصة لمحطات الإذاعة في معاهدة الإذاعة المقترحة التي ستكون محل النقاش الأسبوع المقبل في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتثير تلك المسألة الجدل والخلاف، غير أن جميع الأطراف ستستفيد من تقييم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ هذه الحماية الإضافية الجديدة. وأضاف من جهة أخرى أن المؤسسة تؤيد الاقتراحين ٢٣ و٢٩ الواردين في الفئة باء، واللذين يدعوان إلى إعداد نماذج للحماية وتحديد مصنفات الملك العام وضمان محافظة أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير على السيادة الوطنية في مجال الاستثناءات والتقييدات المناسبة لمستوى تنمية كل بلد. ورأى أن الملك العام المتين يعد مصدراً للابتكارات الأدبية والفنية، وأساساً مهماً للتربية والإبداع والمعرفة العلمية. وذكر أن المناقشات التي جرت في الدورة الثالثة للجنة المؤقتة أوضحت أن بإمكان الويبو أن تؤدي دوراً حيوياً في حماية الملك العام من التعدي على قواعد ومعايير الملكية الفكرية والحماية القانونية لأصحاب حقوق التدابير التكنولوجية، وتسهيل الحصول على المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف والانتفاع بها. وأوضح ثالثاً أن المؤسسة تؤيد الاقتراحات ٣ و٢٤ و٣٣ الواردة في المرفق باء، والتي تطلب إلى الويبو أن تنظر في المنافع المحتملة من إعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة بغية تحقيق التوازن من جديد بين قواعد ومعايير الملكية الفكرية، ودراسة آليات بديلة ثبت نجاحها في تكوين المعرفة وتعزيز الإبداع. وأضاف ممثل المؤسسة أنه يؤيد فكرة إنشاء لجنة دائمة في الويبو لمواصلة مناقشة المسائل المهمة ووضعها موضع التنفيذ. وأكد أهمية المناقشات الجارية في اللجنة المؤقتة، وأشار إلى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية استرعى انتباه المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية في العالم أجمع. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الهيئات التي لم تتمكن من الحضور إلى جنيف في ذلك الأسبوع تراقب عن كثب تقدم المناقشات. وأضاف في الختام أن بإمكان الويبو أن تؤدي دوراً رئيسياً في وضع قوانين متوازنة للملكية الفكرية لتقديم الحوافز إلى المبتكرين وتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبشرية جمعاء. وأشار إلى أن نجاح المحادثات سيعتبر اختباراً حاسماً لقدرة الويبو على تلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء فيها.

٣٧- وذكر ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية أن الدورة الرابعة للجنة المؤقتة ستتناول بعض المقترحات الرامية إلى تغيير الويبو. ورأى أن أهم المقترحات تدعو الويبو إلى تحليل التأثير الفعلي والمحتمل لمختلف سياسات وممارسات الملكية الفكرية والأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير على التنمية والإبداع والرفاهية الاجتماعية في العالم. وأشار إلى أن الويبو بحاجة إلى مباشرة ذلك العمل مثل أي وكالة جادة للأمم المتحدة. وأضاف أن الجماعة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعديد من البلدان النامية تباشر ذلك العمل، وبدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بذلك. وأشار إلى أن المؤسسة التي يمثلها تقر بأن الإسهام الحالي للويبو في ذلك المجال لا يعادل الصفر، وإنما لا يفي بالغرض، وترى أن المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية هي أول فرصة مناسبة وحقيقية لإجراء حوار جاد ومعرفة ما يجب تحسينه كي تحوز الويبو على مصداقية أكبر واحترام الخبراء وأصحاب المصالح. وتتعلق إحدى المسائل الشائكة لهذا التحليل بالعلاقة بين الويبو كمؤسسة والدول الأعضاء فيها. ومن المعروف أن الدراسات الاقتصادية، وإن كانت مفيدة، قد تكون أيضاً موضع التلاعب. ولذلك، فإن السؤال الواجب طرحه هو كيف يمكن للويبو أن تنظم

نفسها كي ترضي الدول الأعضاء بالدراسات التحليلية التي تجريها وتدرك الدول أن هذه الدراسات منصفة ومفيدة. وقال إن المؤسسة تقترح أن تطور الويبو قدرتها على الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بإجراء دراسات تحليلية، ويكون بمقدورها أن تقدمها في الوقت المناسب. وخلاصة القول، ينبغي أن يكون بمقدور الدول الأعضاء أن تطرح الأسئلة التي تريدها، وتكون الويبو مصدراً للبيانات التي تساعد على الإجابة عن تلك الأسئلة. وينبغي أن تكون العملية بأكملها شفافة من حيث الأسئلة والأجوبة المتوفرة للجمهور. وبالنسبة إلى موضوع مختلف، ترى المؤسسة أن الوفود قدمت إلى اللجنة المؤقتة مقترحات عديدة بشأن الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير التي تلبي احتياجات المستهلكين. فهناك مثلاً مقترحات تدعو الويبو إلى النظر في وضع معاهدة بشأن الحصول على المعرفة. وترى المؤسسة أن من المهم للويبو بصفتها وكالة للأمم المتحدة أن تحرز تقدماً في هذا الشأن لأن الحصول على المعرفة مهم للتنمية والإبداع. وعلى الرغم من أن الويبو لم تجر مناقشات حقيقية بصدد مضمون وشكل هذه المعاهدة، فإن العديد من الاجتماعات التي شارك فيها أصحاب المصالح عقدت لمناقشة هذه المعاهدة، بما في ذلك اجتماع عقد مؤخراً في مكتبة الاسكندرية بمصر. وتقترح المؤسسة أن تعقد الويبو اجتماعات إقليمية لمناقشة إمكانية وضع هذه المعاهدة، وترى أنه ينبغي مناقشة ذلك الاقتراح في اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات أو اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أو في لجنة خاصة. وأضاف ممثل المؤسسة أن الجمعية العامة الستين لمنظمة الصحة العالمية، وهي الهيئة الرئاسية العليا للمنظمة، اتخذت في الشهر السابق تدابير جريئة تستهدف تغيير الطريقة التي تتناول بها المنظمة والدول الأعضاء فيها مسألة الإبداع والحصول على المنتجات الطبية. واعتمدت المنظمة لغة تدعو إلى تشجيع المقترحات التي تساعد مباشرة أعمال البحث والتطوير بناء على الحاجة، بما في ذلك الأعمال التي تتناول الارتباط بين دفع تكاليف أعمال البحث والتطوير وأسعار الأدوية واللقاحات وأدوات التشخيص وغيرها من منتجات الرعاية الصحية. والاتجاه البيّن للأمثلة الجديدة التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء فيها من أجل التوفيق بين الإبداع والحصول على المنتجات الطبية ينعكس أيضاً في بعض أحكام المرفق باء التي تناشد الويبو أن تناقش نظم تكميلية للملكية الفكرية، بما فيها معاهدة بشأن الحصول على المعرفة ومعاهدة بشأن أعمال البحث والتطوير الطبية ونظم التراخيص المجانية وغير المحددة الأجل وحقوق الإبداع التوفيقية وتعزيز النماذج القائمة على أساس مشروعات تعاونية مفتوحة العضوية لابتكار سلع عامة.

٣٨- وأجلت من ثم الجلسة العامة لإجراء مشاورات غير رسمية.

٣٩- واستأنف الرئيس أعمال الجلسة العامة، وذكر أن منسقين إقليميين لفتا انتباهه إلى أنهما يتعرضان لمشكلة تحديد عدد وفود مجموعتهما الراغبة في المشاركة في المشاورات غير الرسمية. وبعد الاعتراف بشواغلهما وضيق سعة قاعة الاجتماعات، اقترح الرئيس أن تكون المجموعات الإقليمية ممثلة بعدد من الوفود على النحو التالي: ثلاثة مقاعد لوفد بربادوس، وخمسة مقاعد لوفد الجزائر، وأربعة مقاعد لوفد بنغلاديش، ومقعدان لوفد الصين، وثلاثة مقاعد لوفد بولندا، ومقعدان لوفد الاتحاد الروسي، وخمسة مقاعد للمجموعة باء، وثلاثة مقاعد لمجموعة أصدقاء التنمية. وبالإضافة إلى هذه المقاعد السبعة والعشرين، سيكون هناك ما بين ثمانية وعشرة مقاعد إضافية. وشرح أن عدد مقاعد "مجموعة أصدقاء التنمية" محدود، نظراً لأن المجموعة ممثلة في مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتوقع الرئيس أن يكون هناك شخص واحد فقط لتمثيل كل وفد، فيما عدا إذا أراد رئيس وفد من الوفود أن يصحبه مستشار. وأعلن تفهم وتعاون الوفود مشيراً إلى أنه لا يعتقد أن من شأن زيادة عدد الأشخاص أن يكفل نجاح المشاورات. ودعا من ثم المشاركين في الاجتماع إلى تقديم تقرير عن تقدم المشاورات بالنسبة إلى فئات المقترحات المسؤولين عنها.

٤٠- وتحدث وفد بربادوس بصفته المنسق المسؤول عن المفاوضات بشأن الفئة ألف وباسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعلن أن مجموعته أجرت مشاورات داخلية، واتفقت على الاستناد إلى المقترحات الأربعة الواردة في وثيقة داخلية لمجموعة أصدقاء التنمية لبدء المفاوضات. وأضاف أن هذه المقترحات المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وزعت على مختلف منسقي المجموعات الإقليمية، وأنه أدخلت بعض التعديلات على صياغتها بعد مناقشات مطولة للتوفيق بين مختلف شواغل الدول الأعضاء. وبالنسبة إلى الاقتراح الأول الوارد في الوثيقة بشأن الفئة ألف، ارتئي أنه قد يكون من الأنسب مثلاً النص على أن تساعد الويبو الدول الأعضاء على تطوير وتحسين القدرة المؤسسية الوطنية للملكية الفكرية، بدلاً من النص على أن تساعد الويبو على تطوير وتحسين القدرة المؤسسية الوطنية. وارتئي أيضاً أنه قد يكون من الأنسب مطالبة الويبو بتعزيز توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، بدلاً من مطالبة الويبو بضمان توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والحفاظ على المصلحة العامة. وبالنسبة إلى الاقتراح الثاني، ارتئي أنه قد يكون من الأنسب مثلاً النص على أن تساعد الويبو الدول الأعضاء على تعزيز القدرة الوطنية، بدلاً من النص على أن تعزز الويبو القدرة الوطنية. وبالنسبة إلى الاقتراح الثالث، أشار وفد بنغلاديش إلى أنه بما أن الويبو تدرج إلى حد ما الاعتبارات الإنمائية في بعض أنشطتها ومناقشاتها المهمة المتعلقة بالمساعدة التقنية، فقد ارتئي أنه قد يكون من الأنسب النص على أن تدرج الويبو هذه الاعتبارات بصورة إضافية في أنشطتها ومناقشاتها المتعلقة بالمساعدة التقنية. وبالنسبة إلى الاقتراح الرابع، قال الوفد إن من المعترف به أن المساعدة التقنية تشمل المساعدة التشريعية. غير أنه من أجل إرضاء بعض المجموعات الإقليمية، اعتمدت صياغة مماثلة للتوصية الأولى الواردة في المرفق ألف والمتفق عليها. وتنص التوصية الأولى على أنه ينبغي أن تكون المساعدة التقنية شفافة. غير أنه لما كانت المساعدة التشريعية سرية في أغلب الأحيان، فقد استبعدت كلمة "شفافة". وأشار الوفد إلى الوثيقة التي عممتها الأمانة في ذلك اليوم بشأن نتائج مفاوضات اليوم السابق، ولفت النظر إلى وجود اقتراح خامس موضوع بين قوسين مربعين. وعلى الرغم من أن عبارة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ترد في أعلى الوثيقة، فإنه ينبغي شطبها لأن الوثيقة تتضمن مساهمات مختلف الدول الأعضاء. وبالنسبة إلى الاقتراح الخامس، أشار الوفد إلى أن ذلك الاقتراح ليس جديداً، على عكس الاقتراح السابع عشر الوارد في الفئة باء من وثيقة السفير منالو، والذي يتناول مسألة وضع القواعد والمعايير وجوانب المرونة والسياسة العامة والملك العام. وقد اقترحت مجموعة البلدان الأفريقية تناول ذلك الاقتراح تحت عنوان "المساعدة التقنية" نظراً لأن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ستطلب إلى الويبو أن تقدم لها هذا النوع من المساعدة. وذكر الوفد أنه يتعين مناقشة ذلك الاقتراح بالكامل، وأنه وضع بين قوسين مربعين لهذا السبب. وأشار إلى أنه منح للوفود المزيد من الوقت بناء على طلبها لفحص ذلك الاقتراح تحت عنوان "المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات". وأكد الوفد أن المفاوضات التي أجريت في اليوم السابق أسفرت عن صياغة ملائمة لمختلف شواغل المجموعات الإقليمية المتعلقة بالاقتراحات الأربعة الواردة في وثيقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما الاقتراح الخامس، فإنه ما زال موضع التفاوض.

٤١- وأفاد ممثل رابطة شركات البرامج الحاسوبية أن الرابطة تمثل صناعة البرامج والأجهزة الحاسوبية في العالم لدى الحكومات وفي الأسواق الدولية، وأنها تضم شركات متعددة الجنسيات وشركات صغيرة ومتوسطة لتكنولوجيا المعلومات تبتكر وتسوّق حلولاً برمجية خاصة مفتوحة المصدر ومختلطة. ونوّه بأهمية الأهداف الإنمائية للعديد من الدول الأعضاء في الويبو، وأشار إلى أن الرابطة تعمل بالتعاون مع الحكومات في جميع أنحاء العالم، وإلى أن أبحاث البنك الدولي والأدلة العملية التي قدمتها جمهورية كوريا مثلاً تشهد على أن الحماية الفعالة للملكية الفكرية والسياسات التكنولوجية الحيادية تشجع الإبداع والاستثمار ونقل التكنولوجيا والمنافسة والتنمية. وناشد المشاركين في اللجنة

المؤقتة أن يتفقوا على مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن تنفيذها بالفعل لدعم مهمة الويبو في حماية الملكية الفكرية، مع التركيز بصورة خاصة على الأنشطة الموجهة للتنمية والتمسك تماماً بمبدأ الحياد.

٤٢- وأفاد ممثل رابطة المكتبات لحق المؤلف أن الرابطة تمثل خمس جمعيات رئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن المكتبات مثل نظام حق المؤلف نفسه هي وسيلة للتقدم والحصول على المعلومات. ولما كانت المكتبات توفر إمكانية مشاطرة المعلومات، فإن بإمكانها أن تقدم المزيد من المعلومات إلى عدد كبير من الأشخاص. وأشار إلى أن المكتبات تجمع الموارد لشراء المعلومات وتتيح المزيد من الفرص لبيع عدد أكبر من المصنفات عما إذا كان البيع يتوقف على الأفراد. وبسبب تلك العلاقة المشتركة بين أصحاب المصنفات والمكتبات، فمن مصلحة مواطني كل بلد وصناعات حق المؤلف على حد سواء تلبية احتياجات المكتبات والمنتفعين بها. ويرجع ذلك بصورة خاصة لأن المكتبات تساند الملك العام المتين والمتطور وتحافظ على التراث الثقافي لكل بلد، وتشاطر المعلومات بطريقة لا تضر بحقوق أصحاب حق المؤلف. وعلى الرغم من اهتمام الرابطة بجدول أعمال التنمية لكل هذه الأسباب، إلا أنها تعير اهتماماً خاصاً للمقترحات ٣٢ و٣٥ و٢٥ و٥٣ و٦٩ و٧١ الواردة في المرفق باء. وذكر ممثل الرابطة أن بيل جيتس (Bill Gates) ألقى كلمة في الأسبوع السابق بمناسبة توزيع شهادات التخرج من جامعة هارفارد، جاء فيها أن تقدم الإنسانية الأكبر لا يرجع إلى الاكتشافات، وإنما إلى كيفية تطبيقها للحد من الظلم. وذكر أن الحد من الظلم يمثل الإنجاز الأسمى للإنسانية سواء تحقق ذلك عن طريق الديمقراطية أو التعليم العام الجيد أو الرعاية الصحية الجيدة أو الفرص الاقتصادية الواسعة النطاق. وأضاف أن الرابطة ترى أن كلمة بيل جيتس تمثل الروح التي تستشهد بها المكتبات، وأعرب عن أمله أن تسعى الويبو إلى إيجاد الوسائل المناسبة لمساندة المكتبات والحد من الظلم وعدم الإنصاف في توفير المعلومات والحصول على المعرفة.

٤٣- وشكر وفد تونس وفد بربادوس على كلمته الافتتاحية، وقال إنه يريد الحصول على توضيحات إضافية بشأن ما تم الاتفاق عليه في اليوم السابق فيما يخص البنود الأربعة الواردة في ورقة عمل "مجموعة أصدقاء التنمية". وتساءل الوفد عما إذا تم اختيار تلك البنود كاقتراحات وإذا أضيف إليها اقتراح خامس. وتساءل أيضاً عما إذا استبعدت من ذلك الاقتراحات الأخرى التي قدمتها مجموعة البلدان الأفريقية والمجموعات الأخرى.

٤٤- وأعلن الرئيس أن السؤال الأخير يتيح له الفرصة لتأكيد ما ذكره وفد بربادوس والتعليق عليه باقتضاب. وأوضح أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قدمت الاقتراحات الأربعة التي يرى أنها تعكس أساساً ورقة العمل المنقحة التي تقدمت بها "مجموعة أصدقاء التنمية". وذكر أنه أدخلت بعض التعديلات على تلك الورقة، إلا أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي اختارت في مداولاتها الداخلية أربعة اقتراحات لبدء المفاوضات. ولما كانت تلك المجموعة مسؤولة عن بدء العمل بشأن الفئة ألف، فإن الوفود شرعت في التفاوض وتوصلت إلى نتيجة إيجابية بالاستناد إلى ما أسهمت به المجموعة. وكانت الاقتراحات الأربعة بالتالي نتيجة لعملية التفاوض، بل كانت أهم مما أسهمت به المجموعة لأنها كانت نتيجة مفاوضات كافة المجموعات. وذكر الرئيس أن الاقتراح الخامس قدمته مجموعة البلدان الأفريقية في اليوم السابق في وقت متأخر من فترة بعد الظهر، وأنه كان موضع مناقشات مقتضبة، ووضع لذلك بين قوسين مربعين لمناقشته من جديد. ودعا الرئيس المنسقين الإقليميين إلى استئناف المشاورات غير الرسمية.

٤٥- واستأنف الرئيس الجلسة العامة ودعا وفد بربادوس المسؤول عن الفئة ألف إلى تقديم تقرير موجز عن الاقتراحات الأربعة التي تم الاتفاق عليها. وأضاف أنه قدم اقتراح خامس في اليوم السابق، وأنه تمت مناقشته. وذكر أيضاً أن وفد الجزائر سيقدم تقريراً عن الفئة باء.

٤٦- وأعلن وفد بربادوس أنه تم التوصل بعد مناقشات مطولة إلى اتفاق بشأن صياغة اقتراح مهم على النحو التالي: "في إطار الاتفاق بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية، ستسدى الويبو المشورة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بشأن تنفيذ واستغلال الحقوق والالتزامات، وفهم واستخدام جوانب المرونة المتضمنة في اتفاق تريبس". واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المفاوضات بشأن الفئة ألف انتهت.

٤٧- وذكر وفد الجزائر أنه عندما قدم تقريراً لأول مرة عن الفئة باء – وضع القواعد والمعايير، وجوانب المرونة، والسياسة العامة، والملك العام – كان يريد أن يقدم تعليقاً موجزاً عن المقدمة المعدة لتقديم تلك الفئة. وأفاد الوفد أن المشروع الذي قدمته مجموعة البلدان الأفريقية أعد على أساس المشاورات التي أجرتها مع مختلف المجموعات، وكذلك على أساس الوثائق التي قدمت والمحادثات غير الرسمية التي أجريت في اجتماع سنغافورة. وبناء عليه، أعدت مجموعة البلدان الأفريقية وثيقة خفضت فيها الاقتراحات الاثنين والعشرين إلى سبعة اقتراحات، وتفادت بذلك تكرار الاقتراحات وأعادت صياغتها. وأشار الوفد إلى أنه عندما بدأت مناقشة تلك الاقتراحات السبعة في وقت مبكر في ذلك اليوم، توصلت الوفود إلى تفهم مشترك مفاده أن العناصر المقدمة في الاقتراح الأول سبق إدراجها في المرفق الأول، وتم الاتفاق بالتالي على التخلي عن هذا الاقتراح. وذكر الوفد أن "مجموعة أصدقاء التنمية" اقترحت فحص اقتراح ورد في الأصل في الفئة باء بشأن الانتفاع بجوانب المرونة المتاحة بناء على اتفاق تريبس، وتم الاتفاق على صياغة ما ورد فيه بشأن المساعدة التقنية. وأضاف الوفد أنه تم الاتفاق بصورة خاصة على أن الصياغة المتضمنة في ذلك الاقتراح ليست صياغة وضع القواعد والمعايير. وذكر أن عدداً من الوفود الأخرى اقترحت صياغات مختلفة، وأنه تحقق تقدم ملحوظ بشأن ذلك الاقتراح، وأنه قد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق في ذلك اليوم. وبالنسبة إلى الاقتراح الثاني المتعلق بتعجيل المفاوضات بشأن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ذكر أن مجموعة البلدان الأفريقية أوضحت الأساس المنطقي لهذا الاقتراح، وكيفية تحولها عن الاقتراح الأصلي لمحاولة التزود باتفاق دولي أو بصك دولي في إطار اللجنة السابق ذكرها. وأضاف الوفد أنه يسره أن يعلن أنه تم الاتفاق على حث اللجنة المذكورة على تعجيل عملية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقنية والتقليدية والفولكلور دون المساس بأي نتيجة، بما في ذلك إمكانية إعداد صك دولي. وبالنسبة إلى الاقتراح الثالث الرامي إلى بدء مناقشة إمكانية إنشاء آلية في الويبو، أشار إلى أن تلك المسألة تكشف الاختلافات الموجودة بين المجموعات المختلفة. وأضاف أنه ما زالت تجرى المفاوضات بشأن تلك الفقرة المحددة على أساس مختلف الاقتراحات المطروحة، ورأى أنهم على وشك التوصل إلى اتفاق ما دام أنهم اتفقوا على ضرورة الشروع في المناقشات لتسهيل الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا. وتتمثل نقطة الخلاف الوحيدة المتبقية في أن "مجموعة أصدقاء التنمية" تطالب بإنشاء آلية مناسبة. ونتيجة لذلك، أعلن الوفد أنه ستجرى مناقشات إضافية بشأن طابع هذه الآلية، ورأى مع ذلك أنهم قاب قوسين من التوصل إلى اتفاق حول تلك المسألة أيضاً. وأعلن الوفد في الختام أنهم ما زالوا يناقشون الاقتراح الثالث، وسيواصلون مناقشة الاقتراحات الأخرى الواردة في الفئة باء.

٤٨- وأحاط الرئيس علماً بالتقدم المحرز بشأن الاقتراحات الثلاثة الواردة في الفئة باء، ورأى أنهم سيحتاجون في نهاية شهر فبراير/شباط إلى سنة بالكامل لمناقشة الفئة باء. وأشار مع ذلك إلى أن الوفود علمت في اليوم السابق أن "مجموعة أصدقاء التنمية" المسؤولة عن أغلبية الاقتراحات الواردة

في المرفق باء أدخلت تعديلات جوهرية على اقتراحها، وفعلت بالمثل مجموعة البلدان الأفريقية. ودعا الرئيس من ثم المنسقين الإقليميين إلى استئناف مشاوراتهم غير الرسمية.

٤٩- واستأنف الرئيس أعمال الجلسة العامة، وذكر أنه يسره أن يعلن أن بعض التقدم قد تحقق، ولو أنه ليس بالقدر الذي كان يتمناه. وأضاف مع ذلك أن التقدم المحرز جيد من حيث النوعية، ويعوّض النقص في الكمية. وأعلن أنه سيحث من الآن فصاعداً على إحراز تقدم من حيث الكم والنوعية. وأشار إلى أن جميع الوفود أجرت المفاوضات بمرونة كبيرة، ورأى أن التأخر في التوصل إلى قرار بشأن الاقتراحات يرجع إلى حد كبير إما لأن فريق التفاوض لم تتح له حرية اتخاذ قرار نهائي أو لأنه لم يكن بمقدوره الموافقة على أي اقتراح قبل إجراء مشاورات إضافية. وذكر أن إحباطه يرجع إلى أنه ليس معتاداً على طريقة العمل هذه. وطلب من ثم إلى وفد الجزائر الذي يمثل مجموعة البلدان الأفريقية أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز بشأن الفئة باء.

٥٠- وأعلن وفد الجزائر أن التقرير الذي سيقدمه لن يتناول المسائل التي سبق تناولها في اليوم السابق، وإنما سيتناول التقدم المحرز بشأن الاقتراحات الواردة في الفئة باء. وذكر أن الاقتراح الأول يتناول جوانب المرونة المتاحة في الاتفاقات الدولية للملكية الفكرية، وأنه كان موضع مناقشات تفصيلية، وتم التوصل إلى اتفاق متوازن لحصر المسألة في أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، والتي يتعين أن تراعي جوانب المرونة بدلاً من وضع قواعد ومعايير بشأن جوانب المرونة. وذكر الوفد أنه ربط ذلك بالاحتياجات الخاصة ومصالح البلدان النامية. وأوضح أن القوسين المستعملين في ذلك الاقتراح طلبهما وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الآسيوية. ورأى الوفد أن تلك مسألة مبدأ وليست مسألة مضمون، وأنه يتوقع لذلك أن تنظر فيها مجموعة البلدان الآسيوية بصورة إيجابية بغية إزالة القوسين. وبالنسبة إلى الاقتراح الثاني المتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ذكر الوفد أن الاقتراح الأصلي المتعلق بتلك المسألة الرئيسية كان يستهدف وضع صك دولي بشأن اللجنة المذكورة، وأنه تم الاتفاق بعد مناقشات مطولة على ضرورة اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، ودفع عملية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية إلى الأمام دون المساس بنتيجة تلك العملية. وأشار الوفد إلى أنه سعى لتحقيق التوازن بين مصالح المجموعة باء ومصالح البلدان النامية بإدراج الصياغة التالية: "بما في ذلك إمكانية وضع صك دولي أو صكوك دولية". وبالنسبة إلى الاقتراح الثالث، تتمثل المسألة الرئيسية في الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا. وجرت مناقشة نوعين أو مجموعتين من العناصر لمعرفة ما إذا كان الاقتراح يستدعي إجراء مناقشة بشأن الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا، أو إلى إنشاء آلية، وكذلك لمعرفة ما إذا كان الحديث سيتطرق إلى آلية جديدة أو مبادرات جديدة، أو سيتطرق إلى ما اقترحته الويبو. وأشار الوفد إلى أن جميع هذه العناصر كانت متضمنة في الاقتراح الثالث، مع إمكانية اتخاذ مبادرة جديدة يتمثل عنصرها الرئيسي في تعزيز الآلية الموجودة في الويبو لتسهيل الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن مسألة الحصول على المعرفة ما زالت موضوعة بين قوسين، بناء على الطلب الذي قدمه وفد إيطاليا باسم المجموعة باء. ورأى الوفد أنه يتعين على المجموعة باء أن توافق على ذلك لأن الصياغة المقترحة للاقتراح السابق قدمتها المجموعة باء. واستطرد قائلاً إن "مجموعة أصدقاء التنمية" ومجموعة البلدان الأفريقية أوضحت تماماً أن هذه المسألة بالذات تتعلق بالحصول على المعرفة، وأنها تريد بالتالي حذف عبارة "الحصول على المعرفة" لأنها ستخفف بذلك من مغزى الاقتراح. وأضاف الوفد أنه لذلك السبب بالذات أعطى وفد البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" إشارة إيجابية بإضافة عبارة "إمكانية اتخاذ مبادرات جديدة" التي لم تكن واردة في اقتراح المجموعة باء. وتوقع الوفد التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراح في ذلك اليوم. وبالنسبة إلى الاقتراح الرابع المتعلق بالملك العام، تم الاتفاق على تحقيق التوازن لدعم الملك العام. وبالنسبة إلى الاقتراح الخامس المتعلق بالمشاورات الرسمية أو غير الرسمية ومساهمة المنظمات غير الحكومية في

الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير قبل اتخاذ أي تعهد أو بدء أي عملية جديدة، تم الاتفاق أولاً على منافع مساهمة المنظمات غير الحكومية في مثل هذه العملية، كما تم الاتفاق ثانياً على مزايا إجراء مشاورات غير رسمية بشأن وضع القواعد والمعايير قبل القيام بأي عمل رسمي. ومن أجل ضمان نجاح المشاورات غير الرسمية، أوضح الوفد كيفية ضمان إجراء مشاورات متوازنة، واقترح مثلاً فتح باب المشاورات أمام خبراء الدول الأعضاء للاستماع إلى مختلف الآراء بشأن أي نشاط يتعلق بوضع القواعد والمعايير، وكذلك لتعزيز أو ضمان مشاركة خبراء البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في تلك المشاورات. وبالنسبة إلى الاقتراح السادس، ذكر الوفد أن اقتراح المجموعة باء الرامي إلى تقسيمه إلى جزءين وافقت عليه مختلف المجموعات. وأضاف أنه جرت مناقشات لمعرفة كيف يمكن للأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير أن تساند الأهداف الإنمائية الدولية. وأشار إلى أنه تركت عبارة "المتفق عليها دولياً" بين قوسين في الاقتراح حيث إنه سيتم اختيار إما عبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف المتضمنة في إعلان الألفية" أو سيتم الاحتفاظ بالاقتراح الأول الذي قدمته المجموعة باء، كي يساند جميع الأهداف الإنمائية في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وذكر الوفد أن الاقتراح قدمته المجموعة باء، وعدلته جميع المجموعات وحسنته من حيث الصياغة والمضمون. وبالنسبة إلى الجزء الثاني من الاقتراح السادس، أشار الوفد إلى أن هناك قائمة بالعناصر التي لم يتفق عليها، وإلى أن بعض المسائل ما زالت محل النقاش. ورأى أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق في وقت قريب، وذكر أن من المتوقع التوصل قريباً إلى اتفاق بشأن الاقتراح السابع، لأنه تمت صياغته بشكل أكثر إيجابية من الأصل بكتابة عبارة "الممارسات التنافسية لترخيص الملكية الفكرية" بدلاً من عبارة "الممارسات غير التنافسية لترخيص الملكية الفكرية". وأشار الوفد إلى أن العبارة الموضوعة بين قوسين أضافها وفد شيلي لشرح الممارسات وخيارات الترخيص المطلوب توفيرها. وذكر أن المجموعة باء لم تعترض على هذه الإضافة، ولكنها طلبت استشارة المجموعات الأخرى قبل البت في هذه المسألة. ورأى الوفد أنه تم استكمال فحص جميع الاقتراحات التي عممتها مجموعة البلدان الأفريقية في ذلك الصدد، وأضاف أنه سيتم النظر في الاقتراحات ٨ و٩ و١٠ و١١ التي قدمتها المجموعة باء و"مجموعة أصدقاء التنمية" في وقت لاحق في ذلك اليوم.

٥١- ودعا الرئيس بعدئذ المنسقين الإقليميين إلى استئناف المشاورات غير الرسمية.

٥٢- واستأنف الرئيس أعمال الجلسة العامة، وعبّر عن سروره بالتقدم المحرز في المشاورات، وطلب إلى وفد بنغلاديش أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز بشأن الفئة جيم.

٥٣- وأفاد وفد بنغلاديش أن المناقشات بشأن الفئة جيم قد تقدمت، وذكر أن مجموعة البلدان الآسيوية قدمت في البداية ورقة عمل تضمنت خمسة اقتراحات، غير أنها تخلت عن الاقتراح الخامس لأنه كان جزءاً من نص متفق عليه في فئة أخرى. ومن بين الاقتراحات الأربعة المتبقية، كانت الاقتراحات الأولى والثالثة والرابعة خالية من العوائق. أما الاقتراح الثاني، فقد حاولت المجموعة صياغته عدة مرات من أجل الموافقة عليه. وقال الوفد إنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن من الممكن تحقيق ذلك بعد بذل المزيد من الجهود وإدراج الفكرة التي كانت مقبولة من الجميع في اليوم السابق في ورقة العمل. وتتمثل هذه الفكرة في أن يكون بمقدور الويبو أن تساعد الدول الأعضاء بتسهيل المزيد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات التمويل وتنفيذ المشروعات. وأعرب الوفد عن أمله أن يتحقق الاتفاق عند استئناف المشاورات.

٥٤- وقال وفد بولندا إنه يسره أن يعلن أن المفاوضات توصلت إلى نتائج إيجابية، وإلى إعداد نص متفق عليه بشأن الفئة دال. وأضاف أن الوفود التي اطلعت على مشروعه الأول ستكتشف أن النص

المتفق عليه نص مختلف تماماً بسبب حسن النية والمرونة وطريقة العمل الهادفة إلى تحقيق نتائج مثمرة، إذ لم تتردد الوفود في التخلي عن اقتراحاتها أو أجزاء من اقتراحاتها عندما وجدت أن ذلك ضروري لمواصلة المفاوضات. وبناء عليه، فإن النتيجة النهائية هي كالتالي: الاقتراح الأول الوارد في النص المتفق عليه للفئة دال هو الاقتراح الذي استبعد في الأصل من الفئة باء. واستبعد أيضاً الاقتراحان الأول والثاني الواردان في الفئة دال. واحتفظ بالاقتراح الثالث الذي كان وارداً في المشروع المقدم على أساس أنه الاقتراح الثاني، وبعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة تم الاتفاق عليه. وقسّم الاقتراح الرابع الذي كان وارداً في الأصل في المشروع إلى جزءين، وأصبح الجزء الأول الاقتراح الثالث حالياً، وتم التخلي عن الجزء الثاني بفضل مرونة صاحب الاقتراح. كما تم التخلي عن الاقتراح الخامس والأخير، واشتمل النص النهائي المتفق عليه ثلاثة اقتراحات.

٥٥- وذكر وفد الاتحاد الروسي أن المناقشات بشأن الفئة واو ما زالت جارية، وأن من المتوقع انتهاؤها اليوم.

٥٦- وأفاد وفد إيطاليا أن مشروع الفئة هاء يتكون من ثلاث فقرات، وأن الفقرة الأولى التي تدعو إلى دعم اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية نقلت إلى الفئة واو، بسبب ارتباطها بالمسائل التي تتناولها هذه الفئة. وأوضح الوفد أن الفقرة الأولى تتضمن ثلاثة خيارات، وأن بعض أجزاء الفقرة الثانية ما زالت موضوعة بين قوسين مربعين، وتتعلق بعض الأجزاء الأخرى بمكان عقد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية في المستقبل.

٥٧- ولفت الرئيس انتباه الدول الأعضاء عندئذ إلى اقتراح مهم في الفئة جيم واقتراحين في الفئة هاء واقتراحين في الفئة واو، وأضاف أن هذه الاقتراحات ستكون في صميم المناقشات في المستقبل. ودعا المنسقين الإقليميين إلى استئناف المشاورات غير الرسمية لمناقشة تلك الاقتراحات.

٥٨- واستأنف الرئيس أعمال الجلسة العامة، وشكر جميع الوفود على ما أظهرته من صبر، وقال إنه يسره أن يعلن أن جميع الاقتراحات الواردة في المرفق باء قد تم الاتفاق عليها، وأنه وزعت نسخ عنها. ودعا الدول الأعضاء إلى التعليق على مشروعات الاقتراحات. ولما لم يعلق عليها أي وفد من الوفود، أعلن الرئيس أنه يمكن اعتمادها.

البند الخامس من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة للجنة الدائمة

٥٩- ذكر الرئيس أن مشروع التقرير سيرسل إلى الدول الأعضاء في موعد لا يتجاوز ١٦ يوليه/تموز ٢٠٠٧، وأنه سيكون متوفراً إلكترونياً على موقع الويبو على الوب. وأشار إلى أنه ينبغي إرسال أي تعليق على مشروع التقرير كتابة إلى الأمانة قبل ٣١ يوليه/تموز ٢٠٠٧ على أكثر تقدير. وأضاف أن أي تنقيح لمشروع التقرير سيكون متوفراً وينظر فيه لاعتماده في الدورة الرابعة للجنة المؤقتة في ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

البند السادس من جدول الأعمال: مشروع تقرير اللجنة المعتزم رفعه إلى الجمعية العامة

٦٠- قال الرئيس إن التوصيات التي ستقدم إلى الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧ عممت وتمثل نتيجة مداولات الدول الأعضاء. وأشار إلى أن العديد من الدول الأعضاء تشعر أنها باشرت عملاً شاقاً وطويل الأمد طوال السنوات السابقة كلجنة للوصول إلى المرحلة الحالية، وأنها تريد جميعاً أن تتأكد من أن اللغة التي صيغت بها مشروعات التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة احتوت الروح والمفاهيم والتطلعات التي قادتها طوال تلك السنوات. وأضاف الرئيس أن الفقرة الثانية من التوصيات تشير إلى فقرة معينة، وأن تلك الفقرة ستصبح رقماً يشير إلى فقرة معينة في تقرير الدورة الرابعة للجنة المؤقتة.

واستطرد قائلاً إن محتويات تلك الفقرة تعكس الآراء التي عبّرت عنها الدول الأعضاء أثناء المناقشات، وطلب إلى الأمانة أن تقرأ نص تلك الفقرة.

٦١- وقالت الأمانة إن الفقرة التي ستدرج في تقرير الدورة الرابعة للجنة المؤقتة بناء على البند السادس من جدول الأعمال سيكون نصها كالتالي: "على ضوء مصلحة الدول الأعضاء في تعجيل عملية تنفيذ الاقتراحات المتفق عليها، طلبت اللجنة المؤقتة إلى الرئيس أن يعقد مشاورات غير رسمية مع مجموعة المنسقين والأمانة والدول الأخرى المعنية في الفترة ما بين يونيه/حزيران وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، بغية الكشف وذلك باتفاق الآراء عن مجموعة من الاقتراحات التي يمكن للويبو أن تنفذها فوراً بعد أن توافق عليها الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧.

٦٢- وذكر الرئيس أن مرفق التوصيات سيشتمل على الاقتراحات المتفق عليها والواردة في ورقة عمل السفير منالو في المرفقين ألف وباء. وأضاف أن الدول الأعضاء توصلت إلى اتفاق في فبراير/شباط ٢٠٠٧ بشأن المرفق ألف، كما توصلت إلى اتفاق في وقت مبكر من ذلك اليوم بشأن المرفق باء. وأفاد أن التقرير سيضم الاقتراحات المتفق عليها في مرفق واحد، بحيث تشير كلمة "المرفق" إلى مجموع الاقتراحات المتفق عليها. وقال الرئيس أيضاً إنه وزع ورقة عمل أخرى تمثل مشروع تقرير اللجنة المؤقتة المعتزم تقديمه إلى الجمعية العامة. وأضاف أن توصيات اللجنة المؤقتة سترفق بذلك التقرير. وأوضح أن السطر قبل الأخير من مشروع تقرير اللجنة المؤقتة المقدم إلى الجمعية العامة، والذي جاء فيه أنه "لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراحات الواردة في المرفق الثاني"، سيلغى لأن الدول الأعضاء وافقت على كل الاقتراحات. ولما لم يقدم أي تعليق على ذلك، فإن مشروع التوصيات اعتمد (يرد نص المشروع في الفقرة ٧٦).

البند السابع من جدول الأعمال: اختتام الدورة

٦٣- شكر الرئيس جميع الوفود التي شاركت في دعم أعمال اللجنة المؤقتة، وبصورة خاصة وفد البرازيل ووفد الأرجنتين والأمانة والمترجمين الفوريين والمجموعة باء التي تصرفت بنفس المرونة التي أظهرتها "مجموعة أصدقاء التنمية". وأضاف أن سر النجاح الذي تحقق يرجع إلى تلك المرونة بالذات. وشكر الجميع على ثقتهم فيه وإتاحة الفرصة له لأداء دور حظي بالرضا. وأشار الرئيس إلى أن الملكية الفكرية أصبحت أكثر تعقيداً، مع أن التنمية ذاتها ليست مسألة معقدة، وإنما هي تحد يتسع نطاقه باستمرار بسبب الارتباط بين العولمة والتكنولوجيا، التي تتمتع بحماية الملكية الفكرية. وشكر الرئيس جميع المنسقين الإقليميين على مساهمتهم، واعترف بالمهمة الصعبة التي واجهوها لتحقيق التوازن بين مختلف مواقف مجموعاتهم.

٦٤- وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ونوه بالنتائج الإيجابية المنجزة، وعبّر عن أمله أن تتواصل الجهود لتنفيذ التوصيات. وأعرب عن تقديره وشكره للرئيس على جهوده وصبره وخبرته التي أدار بها الأعمال وسمحت بتحقيق نتائج إيجابية. وشكر الوفد أيضاً جميع الوفود على تعاونها ومرونتها في العمل طوال الأسبوع، وعلى مشاركتها المفيدة والبناءة. وأعرب عن تقديره للأمانة على مساندتها، وللمترجمين الفوريين على جهودهم ومواصلة عملهم حتى ساعة متأخرة. وأعلن الوفد أن النتائج المنجزة ستسمح للويبو بأن تكون عاملاً فعالاً لتنفيذ التنمية. وأشار إلى أن المسائل التي طرحت للنقاش كانت مهمة للغاية، وطلب إلى جميع الشركاء مواصلة العمل بنفس درجة التفهم والقوة التي بحثوا بها جميع التوصيات. واختتم الوفد كلمته معبراً عن شكره وتقديره لجميع زملائه في مجموعة البلدان الأفريقية على مساندتهم.

٦٥- وشكر وفد بربادوس الرئيس، وذكر أنه يوم حافل في تاريخ الويبو، إذ اختتمت فيه أعمال بدأت منذ ثلاث سنوات تقريباً. وأضاف الوفد أن النجاح المنجز في فبراير/شباط ٢٠٠٧ وفي الدورة الرابعة للجنة المؤقتة لم يكن بالإمكان تحقيقه بدون الإدارة الرشيدة للرئيس. وأعرب باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن تهانيه للرئيس على الدور المهم الذي أداه وسيؤديه في المستقبل.

٦٦- وعبّر وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الآسيوية عن رضاه بالنتائج التي حققتها الدورة الحالية، وبأعمال اللجنة المؤقتة ككل. وقال إنه يسره أن يلاحظ أنه لم يتفق فقط على مجموعة من التوصيات لإدراج المسائل الإنمائية في أنشطة الويبو، بل اتفق أيضاً على مبادئ توجيهية لتنفيذ ورصد وتقييم التوصيات المتفق عليها ورفعها إلى الجمعية العامة. وشكر الرئيس بصورة خاصة على حكمته وصبره ومساهمته في الأعمال، كما شكره بصورة أخص على إدارته وتوجيهه للمفاوضات الصعبة بنجاح. وأضاف أن مجموعة البلدان الآسيوية تشكر جميع الشركاء في التفاوض على مرونتهم في العمل ومشاركتهم البناءة، كما تشكر أمانة الويبو التي ساندت أعمال اللجنة المؤقتة، والمترجمين الفوريين. وأعرب الوفد عن تقديره العميق للمدير العام على تعهده ومساندته لأعمال اللجنة المؤقتة. كما عبّر عن شكره لحكومتي الهند وسنغافورة على تنظيم اجتماعين مهمين غير رسميين عن جدول أعمال التنمية، مما أسهم في نجاح أعمال اللجنة المؤقتة. وذكر أنه بصفته منسق مجموعة البلدان الآسيوية قد سره أن يعمل مع البلدان الأخرى في المجموعة، وأقر بأنها ساعدته على الوفاء بمسؤولياته. وقال في الختام إنه يتطلع إلى الجمعية العامة المقبلة، ويأمل أن تعتمد التوصيات المقترحة من اللجنة المؤقتة، وأن توافق على تنفيذها بصورة فعلية.

٦٧- وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على إرشاداته البارعة التي ساعدت على تحقيق نتائج إيجابية. كما شكر الوفد أمانة الويبو وجميع الأشخاص الذين قدموا المساعدة طوال الأسبوع.

٦٨- وعبّر وفد إيطاليا باسم المجموعة باء عن شكره للرئيس على جهوده التي أفضت إلى نتائج إيجابية. وذكر أن الدول الأعضاء بذلت المستحيل لضمان نجاح أعمال اللجنة المؤقتة، وأنها شرعت بعدما أنجزت نتائج جيدة في دورة فبراير/شباط ٢٠٠٧ في تناول الاقتراحات الواحدة والسبعين الواردة في وثيقة السفير منالو. وأضاف الوفد أن المجموعات الإقليمية اعتقدت أن مهمتها ستكون صعبة في دورة يونيه/حزيران ٢٠٠٧، ولكنها تمكنت على الرغم من الصعوبات من اختتام أعمالها بصورة إيجابية وإعداد نص جيد للتوصيات المزمع رفعها إلى الجمعية العامة. وأعرب عن أمله أن يسود السلوك الإيجابي الذي دفع أعمال الدورة الرابعة إلى الأمام في كل مجالات عمل الويبو. وشكر الوفد أيضاً الدول الأعضاء في المجموعة باء على المساعدة التي قدمتها أثناء المفاوضات.

٦٩- ووافق وفد بولندا على أنه أنجز نجاح باهر في الدورة، وشكر الرئيس باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على إدارته البارعة للأعمال التي سمحت بالتوصل إلى هذا الحدث المهم. كما شكر المنسقين، والأمانة على إرشاداتها غير المتحيزة واستعدادها لتقديم المساعدة الضرورية لنجاح أعمال الدورة. وشكر الوفد في الختام موظفي الويبو والمترجمين الفوريين.

٧٠- وأعرب وفد الصين عن تقديره للرئيس على مساهمته في أعمال الاجتماع وعلى الجهود التي بذلها، وأضاف أن الاجتماع تمكن من تحقيق نجاح باهر بفضل خبرة الرئيس الفنية ومهارته في قيادة الأعمال. وشكر الوفد أمانة الويبو على جهودها وإدارتها السلسة للمناقشات. كما شكر جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على تعاونها أثناء الاجتماع، وبصورة خاصة على صبرها ومرونتها أثناء المفاوضات. وأضاف الوفد أنه يود أن يشكر على الأخص المنسقين الإقليميين على عملهم وجهودهم، وحكومتي الهند وسنغافورة على مساهمتهما في إنجاح المناقشات التي أجريت بشأن مسألة التنمية. وأعرب الوفد عن سروره البالغ بالتوصل إلى اتفاق في الآراء بفضل جهود كل الأطراف.

وكرر في الختام استعداده لمواصلة مساندة توافق الآراء الذي توصلت إليه كل الأطراف، والتعاون في الإدارة السلسة في المستقبل لجدول أعمال التنمية بروح بناءة وتعاونية.

٧١- وشكر وفد السودان الرئيس على صبره وجهوده، وذكر أن منسق مجموعة البلدان الأفريقية نقل تماماً عمل المجموعة. وأعرب عن سروره البالغ بالنتيجة الإيجابية للاجتماع، وعن أمله أن يسود هذا الزخم الجديد في الأعمال المقبلة.

٧٢- وأعلن وفد المغرب الذي كان له شرف تقديم الاقتراحات الأفريقية باسم مجموعة البلدان الأفريقية في سنة ٢٠٠٥ أنه يود التعبير عن شكره ومساندته لوفد الجزائر، منسق مجموعة البلدان الأفريقية. وأضاف أن عمل اليوم كان طويلاً، غير أن الرئيس أثبت كفاءته وعزمه الثابت. وشكر السفير كلارك على منهجه في العمل وصبره. وأشار الوفد إلى أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى نتائج مرضية لولا الروح المرنة والسلوك الإيجابي لجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بصورة كاملة ونشطة. وأشار الوفد مع ذلك إلى أن النجاح الحقيقي سيقدر تبعاً للمخططات الإنمائية الإيجابية الحقيقية التي ستنجم عن فترة التنفيذ. وعبّر في هذا الصدد عن شكره الصادق والعميق للمدير العام على تعهده بالمبادرات المساندة للتنمية، وعلى مساندته التامة لأعمال اللجنة المؤقتة. وشكر الوفد أيضاً السيد سعد الله والسيد ري وزملاءهما على جهودهم المتواصلة وحيويتهم وفعاليتهم. كما شكر السفير منالو وسفير باراغواي على جهودهما. وأعرب عن شكره للأمين الدائم للهند والسيد يو وحكومتهما على المشاورات المهمة التي أجريت في بلديهما. وشكر الوفد في الختام السيد عثمان سركي، عضو وفد نيجيريا والغائب عن الاجتماع، على مساهمته في أعمال اللجنة المؤقتة.

٧٣- وعبّر وفد الهند عن تقديره وشكره الصادق للرئيس على صبره وإدارته للأعمال بصورة مهنية، مما سمح بتحقيق نتيجة إيجابية. كما شكر الوفود التي نوهت بالمبادرات التي اعتمدتها الهند في اللجنة المؤقتة. وعبّر الوفد عن شكره أيضاً للجهود التي بذلها السيد سعد الله والسيد ري والمكتب الدولي، وجميع الأشخاص الذين قدموا المساعدة أثناء الاجتماع.

٧٤- وأعلن وفد الأرجنتين أن الاجتماع يمثل حدثاً مهماً للبرازيل والأرجنتين بصورة خاصة. وذكر أن الوفدين البرازيلي والأرجنتيني قدما في البداية اقتراحاً مشتركاً في سنة ٢٠٠٤، وأنهما واصلا العمل لمدة سنوات. وشكر الوفد جميع الدول الأعضاء في مجموعته، أي بوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران وكينيا وبيرو وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوروغواي وسيراليون، وأثنى على جهودها طوال السنوات السابقة، مما سمح لها بالتوصل إلى نتيجة إيجابية مهمة. وعبّر الوفد عن شكره الخاص للرئيس على العمل الذي أنجزه، وأشار إلى أن مساهمته كانت مهمة للغاية للتوصل إلى النتائج المتوخاة والمرتقب تنفيذها في السنوات القليلة المقبلة. وأثنى الوفد على العمل الذي باشره جميع منسقي المجموعات والأمانة والزملاء الذين اصطحبوهم حتى اليوم الأخير للدورة الرابعة. وشكر المترجمين الفوريين الذين سهروا معهم حتى ساعة متأخرة من النهار.

٧٥- وأقر الرئيس بأهمية مساهمة المنظمات غير الحكومية في الأعمال، وشكرها على جهودها. كما شكر المترجمين الفوريين، ورفع الجلسة، وقال إن الاجتماع المقبل سيعقد في ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

٧٦- واتفق المجتمعون على التوصيات التالية:

"قررت اللجنة المؤقتة رفع التوصيات التالية إلى الجمعية العامة المنعقدة سنة ٢٠٠٧:

١ – اعتماد التوصيات الرامية إلى اتخاذ تدابير كما وردت في المقترحات المتفق عليها في المرفق الأول.

٢ – والعمل فوراً على تنفيذ التوصيات الواردة في القائمة التي تقدم بها رئيس اللجنة المؤقتة، وفقاً للفقرة ... من تقرير الدورة الرابعة للجنة.

٣ – وتنشأ فوراً لجنة تكون معنية بالتنمية والملكية الفكرية للاضطلاع بما يلي:

(أ) وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة؛

(ب) ورصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييم تنفيذها ومناقشته ورفع تقارير به والتنسيق مع الهيئات المعنية في الويبو لذلك الغرض؛

(ج) وبحث القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية كما اتفقت عليها اللجنة وكذلك القضايا التي تحددها الجمعية العامة.

٤ – وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء في الويبو وتكون مفتوحة لجميع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعتمدة للمشاركة في أعمالها. وتنظر في نظام داخلي يستند إلى النظام الداخلي العام للويبو في اجتماعها الأول وتعتمده، على أن يدعى ذلك الاجتماع إلى الانعقاد في النصف الأول من سنة ٢٠٠٨. وتتولى الجمعية العامة تحديد عدد اجتماعات اللجنة ومدة الاجتماع.

٥ – ولأغراض الاجتماع الأول للجنة، يدعى الرئيس الراهن إلى إعداد وثائق عمل أولية، بما فيها مشروع برنامج عمل بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة. وينبغي أن يتناول مشروع برنامج العمل جملة أمور منها المتطلبات من حيث الموارد المالية والبشرية لتضمينها في صياغة ميزانية الويبو.

٦ – وترفع اللجنة تقاريرها وأي توصيات لها إلى الجمعية العامة على أساس سنوي.

٧ – وتُحل اللجنة الدائمة المعنية بالملكية الفكرية لأغراض التنمية ولا يجدد تفويض اللجنة المؤقتة."

[يلي ذلك المرفقان]

ANNEX I

المرفق الأول

الفئة ألف: المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات

١ – يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات ومنها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص فضلا عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تسليمها وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد.

٢ – تقديم مساعدة إضافية للويبو من خلال تبرعات المانحين وإنشاء صناديق ائتمانية أو صناديق أخرى للتبرعات داخل الويبو لفائدة البلدان الأقل نموا على وجه الخصوص، مع الاستمرار في إعطاء أولية كبرى لتمويل الأنشطة في أفريقيا بفضل الموارد من داخل ومن خارج الميزانية للنهوض بعدة مجالات، منها الانتفاع القانوني والتجاري والاقتصادي بالملكية الفكرية في البلدان المذكورة.

٣ – زيادة ما يخصص من أموال وموارد بشرية لبرامج المساعدة التقنية في الويبو للنهوض بجملة أمور، منها ثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية مع التأكيد على إدراج الملكية الفكرية في مختلف المستويات التعليمية وحفز اهتمام الجمهور بالملكية الفكرية.

٤ – التأكيد بشكل خاص على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تعمل في مجال البحث العلمي والصناعات الثقافية، ومساعدة الدول الأعضاء، بطلب منها، على وضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة في مجال الملكية الفكرية.

٥ – على الويبو أن تنشر معلومات عامة حول كل أنشطة المساعدة التقنية على موقعها الإلكتروني وعليها أن تقدم، بطلب من الدول الأعضاء، تفاصيل عن أنشطة محددة بموافقة الدولة العضو (الدول الأعضاء) أو الجهات الأخرى المستفيدة من النشاط.

٦ – على موظفي الويبو وخبرائها الاستشاريين العاملين في مجال المساعدة التقنية الاستمرار في التزام الحياد والقابلية للمساءلة بإيلاء أهمية خاصة لمدونة أخلاق المهنة القائمة وتجنب ما قد يحدث من تضارب في المصالح. ويتعين على الويبو إعداد لائحة بالخبراء الاستشاريين لديها في مجال المساعدة التقنية والتعريف بهم لدى الدول الأعضاء.

٧ – التشجيع على اتخاذ تدابير من شأنها مساعدة البلدان على التصدي للممارسات المنافية للمنافسة المشروعة من خلال مد البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نموا بالمساعدة التقنية بطلب منها، لتحقيق فهم أفضل لأوجه التلامس بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة.

٨ – مطالبة الويبو بوضع اتفاقات مع معاهد البحث والشركات الخاصة بهدف مساعدة المكاتب الوطنية في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نموا، فضلا عن منظماتها الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية، على النفاذ إلى قواعد بيانات متخصصة لأغراض البحث في البراءات.

٩– مطالبة الويبو بإنشاء قاعدة بيانات بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتلبية احتياجات التنمية المحددة في مجال حقوق الملكية الفكرية بالموارد المتاحة مما يوسع من نطاق برامجها المتعلقة بالمساعدة التقنية والرامية إلى ردم الهوة الرقمية.

١٠- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضا على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.

١١- مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز كفاءاتها الوطنية لحماية أعمال الإبداع والابتكار والاختراع على الصعيد المحلي ودعم تطوير البنى التحتية الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا كلّما كان ذلك مناسبا ووفقا لاختصاص الويبو.

١٢- المضي في إدماج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويبو ومناقشاتها الموضوعية والتقنية، وفقاً لاختصاصها.

١٣- يتعين أن تكون المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، بوجه خاص، إنمائية الاتجاه ومدفوعة بحسب الطلب، مع مراعاة الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً وكذا مستويات التنمية المتفاوتة في الدول الأعضاء، وينبغي أن تكون الأنشطة محل جداول زمنية لاستكمالها.

١٤- تضع الويبو بتصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مشورتها بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات وإعمالها، وفهم مواطن المرونة في اتفاق تريبس والانتفاع بها، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية.

الفئة باء: وضع القواعد والمعايير وجوانب المرونة والسياسة العامة والملك العام

١٥- يتعين أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير كما يلي:

- شمولية وقائمة على توجيه الأعضاء؛
- أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية؛
- أن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع؛
- قائمة على مشاركة جميع الأطراف بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات كل الدول الأعضاء في الويبو وآراء أصحاب المصالح الآخرين ومن ضمنهم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة؛
- ممتثلة لمبدأ الحياد الذي تلتزم به أمانة الويبو.

١٦- أخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو والتعمق في تحليل الاستتباعات والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح.

١٧- ينبغي أن تأخذ الويبو في حسبانها، في أنشطتها وبما فيها وضع القواعد والمعايير، جوانب المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية ولا سيما تلك التي تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

١٨- حث اللجنة الحكومية الدولية على الإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال بأي نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر.

١٩- الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان والأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو.

٢٠- النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام وفقا لأنظمتها القانونية.

٢١- تُجري الويبو مشاورات غير رسمية تكون مفتوحة ومتوازنة، حسب ما يكون مناسباً، قبل الشروع في أي أنشطة جديدة بشأن وضع القواعد والمعايير، باعتماد مسارات مدفوعة من الأعضاء وتشجيع مشاركة الخبراء من الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

٢٢- ينبغي أن تكون أنشطة الويبو بشأن وضع القواعد والمعايير داعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

ينبغي لأمانة الويبو أن تتناول في وثائق عملها المتعلقة بأنشطة وضع القواعد والمعايير ما يناسب من القضايا التالي ذكرها على سبيل المثال، بتوجيه من الدول الأعضاء ودون إخلال بنتائج مداولاتها: (أ) الحفاظ على تنفيذ قواعد الملكية الفكرية على المستوى الوطني (ب) وأوجه الصلة بين الملكية الفكرية والمنافسة (ج) ونقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الفكرية (د) وما يمكن توافره من جوانب المرونة والاستثناءات والتقييدات للدول الأعضاء (ه) وإمكانية إضافة أحكام خاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

٢٣- النظر في أفضل السبل للنهوض بممارسات الترخيص في مجال الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية ولا سيما بهدف النهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري ونقل التكنولوجيا إلى البلدان المهتمة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وتعميمها في تلك البلدان.

الفئة جيم: نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة

٢٤- مطالبة الويبو، في إطار ولايتها، بتوسيع نطاق نشاطها الموجّه لردم الهوّة الرقمية تماشياً مع مقررات مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات مع مراعاة أهمية صندوق التضامن الرقمي.

٢٥- استكشاف السياسات والمبادرات المرتبطة بالملكية الفكرية والضرورية لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية واتخاذ التدابير الملائمة لتمكين البلدان المذكورة من فهم جوانب المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية المعنية بها ومن الاستفادة منها بأكبر قدر، حسب ما يكون مناسبا.

٢٦- حثّ الدول الأعضاء ولا سيما البلدان المتقدمة، على تشجيع مؤسسات البحث العلمي لديها على تعزيز تعاونها مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص وتبادل المعلومات معها.

٢٧- تسهيل الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحقيقا للنمو والتنمية بضمان إمكانية إجراء نقاشات في إطار هيئة مناسبة من هيئات الويبو، والتركيز على أهمية الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التنمية الاقتصادية

والثقافية. وإيلاء انتباه خاص لمساعدة الدول الأعضاء على تشخيص الاستراتيجيات العملية المرتبطة بالملكية الفكرية للانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في سبيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٨- تدارس ما يمكن للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، اعتماده من السياسات والتدابير المرتبطة بالملكية الفكرية في سبيل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية.

٢٩- إدراج المناقشات حول قضايا نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الفكرية ضمن الاختصاصات المناطة بإحدى هيئات الويبو المناسبة.

٣٠- ينبغي للويبو أن تتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى لإسداء النصح للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، بناء على طلبها، حول سبل النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية المتعلقة بالملكية الفكرية وكيفية الانتفاع بها، ولا سيما في المجالات التي توليها الجهة صاحبة الطلب أهمية خاصة.

٣١- اتخاذ مبادرات تتفق عليها الدول الأعضاء وتسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، كتوجيه التماس إلى الويبو بتسهيل نفاذ محسّن إلى المعلومات العلنية الواردة في سندات البراءات.

٣٢- إتاحة الفرصة في الويبو لتبادل التجارب والمعلومات حول أوجه الصلة بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة.

الفئة دال: عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر

٣٣- مطالبة الويبو بتطوير آلية مراجعة وتقييم ناجعة، سنوية الأساس، لتقدير جدوى جميع أنشطتها الموجهة للتنمية ومنها الأنشطة المرتبطة بالمساعدة التقنية ووضع المؤشرات والمقاييس الخاصة لهذا الغرض، حيث كان ذلك مناسبا.

٣٤- مطالبة الويبو بإجراء دراسة حول ما يعوق حماية الملكية الفكرية في القطاع الاقتصادي غير الرسمي، بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع الملموسة لحماية الملكية الفكرية بالنظر خاصة إلى خلق فرص العمل، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تصميم برامج وطنية هامة.

٣٥- مطالبة الويبو بإجراء دراسات جديدة، بطلب من الدول الأعضاء، لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لانتفاع تلك الدول بنظام الملكية الفكرية.

٣٦- تبادل التجارب حول المشروعات التعاونية مثل مشروع المجين البشري وكذا نماذج الملكية الفكرية.

٣٧- يجوز للويبو أن تجري دراسات بشأن حماية الملكية الفكرية، بطلب وتوجيه من الدول الأعضاء، لتحديد أوجه الصلة والتأثير بين الملكية الفكرية والتنمية.

٣٨- تعزيز قدرة الويبو على إجراء عمليات تقييم موضوعية لوقع أنشطة الويبو على التنمية.

الفئة هاء: المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة

٣٩- مطالبة الويبو، في حدود اختصاصها ومهمتها، بمساعدة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بذلك، عن طريق إجراء دراسات حول هجرة الأدمغة وتقديم توصيات على أساسها.

٤٠- مطالبة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة بشأن مسائل الملكية الفكرية وفقا لتوجه الدول الأعضاء، وبالأخص منها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو واليونسكو وسائر المنظمات الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية لتعزيز التعاون تحقيقا للكفاءة القصوى في تنفيذ برامج التنمية.

٤١- جرد أنشطة الويبو الحالية لتقديم المساعدة التقنية في مجال التعاون والتنمية.

٤٢- تعزيز التدابير التي تضمن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني بكل فئاته في أنشطة الويبو، وفقا للمعايير التي تتعلق بقبول المنظمات غير الحكومية واعتمادها بما يجعل هذه القضية قيد الدرس باستمرار.

٤٣- النظر في كيفية تحسين دور الويبو في اختيار الشركاء لتمويل مشروعات المساعدة المرتبطة بالملكية الفكرية وتنفيذها في مسار شفاف بتوجيه من الأعضاء ودون إخلال بأنشطة الويبو الجارية.

٤٤- لمّا كانت الويبو بطبيعتها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة تعمل بتوجيه من الدول الأعضاء فيها، فمن المستساغ أن تعقد الاجتماعات أو المشاورات الرسمية أو غير الرسمية المتعلقة بأنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو والتي ينظمها المكتب الدولي بناء على طلب الدول الأعضاء، في جنيف أساساً، وتسيير مجرياتها بانفتاح وشفافية تسمح بإشراك كافة الدول الأعضاء. وفي حال تنظيم اجتماع من ذلك القبيل خارج جنيف، وجب إخطار الدول الأعضاء بذلك عبر القنوات الرسمية وفي وقت مبكر جدا ومشاورتها بشأن مشروع جدول الأعمال والبرنامج.

الفئة واو: مسائل أخرى

٤٥- انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، بما يتفق مع المادة ٧ من اتفاق تريبس.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFGHANISTAN

Nanguyalai TARZI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Ahmad Khalil NASRI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Glaudine MTSHALI (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Johan VAN WYK, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Patrick KRAPPIE, Deputy Director, Department of Foreign Affairs (DFA), Pretoria

Vicky BEUKES (Ms.), Department of Arts and Culture (DAC), Pretoria

Glenn Ujebe MASOKOANE, Director: Multi-disciplinary-Cultural Development, Department of Arts and Culture (DAC), Pretoria

Lucy MAHLANGU (Ms.), Director, Multilaterals and Resourcing, International Relations, Department of Arts and Culture (DAC), Pretoria

Portia MATLATA (Ms.), Department of Arts and Culture (DAC), Pretoria

Macdonald M. NETSHITENZHE, Representative, Department of Trade and Industry (DTI), Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Boumédiene MAHI, secrétaire diplomatique, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Li-Feng SCHROCK, Head of Division, Federal Ministry of Justice, Berlin
Christof SCHMIDT, Federal Ministry of Justice, Berlin

ARGENTINE/ARGENTINA

Alberto J. DUMONT, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Ernesto MARTINEZ GONDRA, Ministro, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Inés Gabriela FASTAME (Srta.), Secretario de Embajada, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Ian HEATH, Director General, IP Australia, Woden ACT

Terry MOORE (Ms.), Director, Office of the Director General, IP Australia, Woden ACT

Joanne RUSH (Ms.), Assistant Director, International Policy, IP Australia, Woden ACT

Edwina LEWIS (Ms.), Policy Officer, International Policy, IP Australia, Woden ACT

Tegan BRINK (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Johannes WERNER, Deputy Head, Department of International Relations, Austrian Patent Office, Vienna

BANGLADESH

Toufiq ALI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Enayet MOWLA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nayem U. AHMED, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

C. Trevor CLARKE, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Corlita BABB-SCHAEFER, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Alex VAN MEEUWEN, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Brigitte MINART (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Henri BENKOSKI, expert, Ministère de la culture et de l'audiovisuel (Communauté française) pour la diversité culturelle auprès des institutions internationales, Bruxelles

Michel GEREBTZOFF, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Mélanie GUERREIRO (Mme), juriste, Office de la propriété intellectuelle, SPF économie, P.M.E., classes moyennes et énergie, Bruxelles

Geoffrey E.B. EEKHOUT, stagiaire, Ministère de la culture et de l'audiovisuel (Communauté française) pour la diversité culturelle auprès des institutions internationales, Bruxelles

BÉNIN/BENIN

Patrice Hanlode LANTONKPODE, chef, Service de la documentation et de l'information, Centre national de la propriété industrielle (CENAPI), Ministère de l'industrie, du commerce et de la promotion de l'emploi, Cotonou

Yao AMOUSSOU, premier conseiller, Mission permanente, Genève

BOLIVIE/BOLIVIA

Copa Romero SORKA JANNET (Ms.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

BOTSWANA

Rhee Omphile HETANANG, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Cliffor GUIMARÃES, Advisor, Copyright Office, Ministry of Culture, Rio de Janeiro

Luis Carlos Wanderley LIMA, Coordinator for Intellectual Property, National Agency of Health Surveillance (ANVISA), Ministry of Health, Rio de Janeiro

Henrique CHOER MORAES, Diplomat, Ministry of Foreign Relations, Rio de Janeiro

Guilherme PATRIOTA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Dessislava PARUSHEVA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CAMBODGE/CAMBODIA

Bunthon THAY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Lesia STANGRET (Ms.), Senior Trade Policy Officer, Information and Technology Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Pascale ROCHETTE (Mrs.), Trade Policy Officer, Information and Technology Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Wayne SHINYA, Senior Project Officer, Policy Development Department of Canadian Heritage, Ottawa

Stéfan BERGERON, Policy Analyst, International Affairs, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Department of Industry Canada, Gatineau, Québec

Raquel FRAGOSO PETERS (Ms.), Senior Project Leader, Intellectual Property Policy, Department of Industry Canada, Ottawa

Sophie GALARNEAU (Ms.), Policy Analyst, Patent Policy Directorate, Marketplace Framework Policy Brunch, Department of Industry Canada, Ottawa

Alan GUNDERSON, Coordinator, Economics Enforcement Analyst, Competition Policy Branch, Competition Bureau Canada

Sara WILSHAW (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Andrés GUGGIANA V., Legal Adviser, Intellectual Property Department, General Directorate of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Santiago

Marcela Carolina BELMAR (Ms.), Head, IP Department, Economic Affairs Division, Ministry of Foreign Affairs, Santiago

Maximiliano SANTA CRUZ, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CHINE/CHINA

LIU Jian, Division Director, European Division, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

WU Changlin, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing
YU Weiwei (Ms.), Division Director, Trademark Office, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), Beijing

FENG Hongsheng, Deputy Division Director, General Affairs, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

FU Cong, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZHAO Yangling (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZHANG Ze, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Jairo RUBIO ESCOBAR, Superintendente, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Ministerio de Desarrollo Económico, Bogotá

COMORES/COMOROS

Charif OUBEIDILLAH, directeur de l'industrie et point focal de l'OMPI, Ministère de l'énergie, des mines, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

CONGO

Apollin Germain MAMPOLO, chef, Service financier, et chargé de la formation, Antenne nationale de la propriété industrielle, Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

Delphine BIKOUTA (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

CÔTE D'IVOIRE

Guy-Alain Emmanuel GAUZE, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Tiémoko MORIKO, conseiller, Mission permanente, Genève

Sylvain BAH, sous-directeur, Office ivoirien de la propriété intellectuelle (OIPI), Ministère de l'industrie et de la promotion du secteur privé, Abidjan

Alloua TRAORE (Mlle), attachée, Mission permanente, Genève

CUBA

María de Los Angeles SÁNCHEZ TORRES (Sra.), Directora General, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial (OCPI), La Habana

DANEMARK/DENMARK

Kaare STRUVE, Senior Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Economic and Business Affairs, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Heba MOSTAFA (Ms.), Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

Mohamed MOSTAFA, General Manager, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Cairo

Mohamed ABDEL-MONEM, Senior Specialist, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Cairo

Yasser HASSAN, Head, UN Agencies Department, Cairo

Ragui EL-ETREBY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Francisco Alberto LIMA MENA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Alfredo CORRAL PONCE, Presidente, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

Luís VAYAS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Ivan HOLGUIN, chargé d'affaires, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Jaime JIMÉNEZ LLORENTE, Técnico Superior, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Katrin SIBUL (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Paul E. SALMON, Senior Counsel, Office of International Relations, United States Patent and Trademark Office, Alexandria, Virginia

Lisa CARLE (Ms.), Counsellor for Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

Neil GRAHAM, Policy Planning Advisor, Office of Policy and International Relations, United States Copyright Office, Library of Congress, Washington, D.C.

David MORFESI, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Joyce NAMDE (Ms.), International Relations Officer, Office of Technical Specialized Agencies, Bureau of International Organizations Affairs, United States Department of State, Washington, D.C.

Michael SHAPIRO, Attorney Advisor, Office of International Relations, United States Patent and Trademark Office, Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Robert M. WATTS, Deputy Director, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economic, Energy and Business Affairs, U.S. Department of State, Washington, D.C.

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Abdulrezak OUMER JEJU, Team Leader, Patent Search and Examination, Patent Directorate, Ethiopian Intellectual Property Office, Addis Ababa

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Ognjan BLAGOEV, Head, General Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Mikhail FALEEV, Department Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Counsellor, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow
Ilya GRIBKOV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Elina ISOKSELA (Mrs.), Government Secretary, Legal Affairs, Ministry of Trade and Industry, Helsinki

Riitta LARJA (Ms.), Coordinator, International and Legal Affairs, National Board of Patents and Registration of Finland, Helsinki

Marco RAJANIEMI, Legal Adviser, Ministry of Education and Culture, Helsinki

FRANCE

Gilles REQUENA, chef, Service des affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

Gilles BARRIER, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

GAMBIE/GAMBIA

Awa Bah JAMMEH (Mrs.), Ministry, Banjul

GUINÉE/GUINEA

Boubakar FOFANA, inspecteur, Service national de la propriété industrielle (SPI), Ministère du commerce, de l'industrie et des PME (MCIPME), Conakry

Aïssatou DIALLO (Mme), chef, Section des brevets, Service national de la propriété industrielle (SPI), Ministère du commerce, de l'industrie et des PME (MCIPME), Conakry

INDE/INDIA

Ajay DUA, Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Naresh Nandan PRASAD, Joint Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Mohinder S. GROVER, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Abdul Bari AZED, Director General of Intellectual Property Rights, Directorate General of Intellectual Property Rights, Jakarta

Dian WIRENGJURIT, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Yasmon YASMON, Head, International Cooperation Division, Directorate General of Intellectual Property Rights, Jakarta

Suryadi SURYADI, Head, Accounting, Directorate General of Intellectual Property Rights, Jakarta

Yasmi ADRIANSYAH, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Widya SADNOVIC, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Alireza MOAIYERI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Seyed Mohammad Kazem SAJJADPOUR, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Yazdan NADALIZADEH, Second Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nabi AZAMI SARDOUEE, Expert, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

IRAQ

Bushra ABDUL KAREEM, Senior Chemist, Industrial Property Division, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning and Development Co-operation, Baghdad

Talal FAWZI FAISI, Director, Ministry of Planning and Development Co-operation, Baghdad

IRLANDE/IRELAND

Frank BUTLER, Intellectual Property Unit, Department of Enterprise, Trade and Employment, Dublin

ISRAËL/ISRAEL

Noa FURMAN (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Pasquale D'AVINO, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

Fabrizio MAZZA, conseiller, Direction générale de la coopération économique, Ministère des affaires étrangères, Rome

Vittorio RAGONESI, expert juridique, Direction générale de la coopération économique, Ministère des affaires étrangères, Rome

Ivana PUGLIESE (Mme), Bureau italien des brevets et des marques, Ministère du développement économique, Rome

Augusto MASSARI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Francesco LUCCISANO, stagiaire, Mission permanente, Genève

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE/LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Abubaker SHAKSHUKI, IP Department, National Board for Scientific Research, Tripoli

Anwar Mohamed GUIDER, United Nations Department, General People's Committee for Foreign Liaisons and International Cooperation, Tripoli

Ibtissam SAAITE (Miss), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Takashi YAMASHITA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Atsushi SHIOMI, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenichiro NATSUME, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kiyoshi SAITO, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Moh'd Amin ALFALEH ALABADI, Deputy Director, Department of the National Library, Ministry of Culture, Amman

KAZAKHSTAN

Nurlan AKISHEV, Head, Service of Examination of Inventions and Useful Models, National Institute of Intellectual Property, Astana

KENYA

Maria NZOMO (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edward SIGEI, State Counsel, Department of the Registrar General, Nairobi

Nilly KANANA, First Secretary, Legal Affairs, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Muktar DJUMALIEV, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Ahmad AL-MUTAIRI, Deputy Director, Trademark and Patent Department, Ministry of Trade and Commerce, Kuwait

Fahed BAQER, Head, Intellectual Property Section, Ministry of Trade and Commerce, Kuwait

LETTONIE/LATVIA

Zigrīds AUMEISTERS, Director, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Guntis RAMÃNS, Deputy Director, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Ieva PLŪME-POPOVA (Mrs.), Deputy Director, Legal Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Ieva DREIMANE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MADAGASCAR

Jocellin ANDRIANIRIANAZAKA, directeur général, Office malgache de la propriété industrielle (OMAPI), Ministère de l'industrialisation, du commerce et du développement du secteur privé, Antananarivo

Olgatte ABDOU (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Siti Eaisah MOHAMAD (Mrs.), Director, Planning and Corporate Service Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia (MyIPO), Ministry of Domestic Trade and Consumer Affairs, Kuala Lumpur

Azwa Affendi BAKHTIAR, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

M'hamed SIDI EL KHIR, conseiller, Mission permanente, Genève

MAURICE/MAURITIUS

Vishwakarmah MUNGUR, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Alfredo RENDÓN ALGARA, Director General Adjunto de Propiedad Industrial , Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Mario RODRÍGUEZ MONTERO, Director General Adjunto de Servicios de Apoyo, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Juan Manuel SÁNCHEZ, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Namjil CHINBAT, Director General, Intellectual Property Office of Mongolia (IPOM), Ulaanbaatar

NIGÉRIA/NIGERIA

Maigari G. BUBA, First Secretary (Trade Office), Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Wegger Chr. STRØMMEN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Debbie RØNNING (Mrs.), Senior Advisor, Norwegian Patent Office, Oslo

Gry Karen WAAGE (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Fatima AL-GHAZALI (Mrs.), Counsellor, Commercial Affairs, Permanent Mission, Geneva

Ahmed AL-SAIDI, Intellectual Property Officer, Ministry of Commerce and Industry, Oman

OUGANDA/UGANDA

Anne NABAASA (Miss), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Iván VERGARA, Consejero Legal, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Frank Martinus VAN DES ZWAN, Senior Policy Adviser, Ministry of Economic Affairs, The Hague

Irene KNOBEN (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Alejandro NEYRA SÁNCHEZ, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Leny RAZ (Ms.), Director, Bureau of Trademarks, Intellectual Property Office of the Philippines (IP Philippines), Makati City

Miguel R. BAUTISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ma. Victoria L. BARNES (Ms.), attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Grażyna LACHOWICZ (Ms.), Head, International Cooperation Unit, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Sergiusz SIDOROWICZ, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

José Mário SOUSA, Head, Legal Affairs Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Lisbon

José Guedes DE SOUSA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Ahmed Youssef AL-JEFAIRI, Director, Industrial Property Department, Ministry of Economy and Commerce, Doha

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Kangmin LEE, Senior Deputy Director, International Organization Team, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Taejon

Seong-Joon PARK, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Homero Luis HERNÁNDEZ SÁNCHEZ, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Enrique RAMÍREZ, Director, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Secretaría de Estado de Industria y Comercio, Santo Domingo

Gladys Josefina AQUINO (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

SOK Jong Myong, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Andrea PETRÁNKOVÁ (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Eugen VASILIU, Deputy Director General, Romanian Office for Copyright, Bucharest

Daniela BUTCA (Ms.), Head, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Livia PUSCARAGIU (Miss), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Dave WOOLF, Policy Advisor, The Patent Office, Newport

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Anne-Marie COLANDRÉA (Mme), attaché, Mission permanente d'observation, Genève

SAINT-VINCENT-ET-LES-GRENADINES/SAINT VINCENT AND THE GRENADINES

Julian JACK, Deputy Registrar, Commerce and Intellectual Property Office, Kingstown

SERBIE/SERBIA

Emina KULENOVIĆ GRUJIĆ (Mrs.), Head, International Cooperation Division, Intellectual Property Office, Belgrade

SINGAPOUR/SINGAPORE

Geoffrey YU, Senior Specialist Advisor, Ministry of Foreign Affairs, Singapore

Jaya RATNAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ang I-MING, Director and Legal Counsel, Legal Policy and International Affairs, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

KOONG Pai Ching (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Biserka STREL (Mrs.), Director, Slovenian Intellectual Property Office (SIPO), Ljubljana

Boštjan RAČIČ, Adviser, Legal Department, Slovenian Intellectual Property Office (SIPO), Ljubljana

SOUDAN/SUDAN

Ihsan Mustafa EL AMIN (Mrs.), Senior Legal Advisor and Head of Patent Office, Acting Registrar General of Intellectual Property, Ministry of Justice, Khartoum

SUÈDE/SWEDEN

Maria WESTMAN-CLÉMENT (Ms.), Special Advisor, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Muriel SAKKAL (Mlle), Mission permanente, Genève

THAÏLANDE/THAILAND

Supavadee CHOTIKAJAN (Miss), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TOGO

Traoré Aziz IDRISSOU, directeur général, Bureau togolais du droit d'auteur (BUTODRA), Ministère de la culture, du tourisme et des loisirs, Lomé

TUNISIE/TUNISIA

Chibeb MOKNI, secrétaire général, Organisme tunisien de protection des droits d'auteurs (OTPDA), Tunis

Mokhtar HAMDI, responsable du Département de la propriété industrielle, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Mohamed Abderraouf BDIOUI, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Füsun ATASAY (Ms.), Division Director, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

Emin K. TÜRK, Assistant Expert, Directorate General of Copyrights and Cinema, Ministry of Culture and Tourism, Istanbul
Erkin YILMAZ, Assistant Expert, Directorate General of Copyrights and Cinema, Ministry of Culture and Tourism, Istanbul

Yeşim BAYKAL (Mrs.), Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Stanislav YARMOSH, Chief Expert, European Integration and International Cooperation Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science of Ukraine, Kyiv

URUGUAY

Alberto GESTAL, Director Asesoría, División de Marcas, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial, Montevideo

VIET NAM

DUONG Chi Dung, Deputy Director, International Organisations, Ministry of Foreign Affairs, Hanoi

PHAM Hong Nga, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Mathias DAKA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Anessie Michael BANDA-BOBO (Ms.), Registrar, Patent and Companies Registration Office, Lusaka

N. MAKASA (Ms.), Senior Examiner, Patents, Patent and Companies Registration Office, Lusaka

ZIMBABWE

Richard CHIBUWE, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION DES NATIONS UNIES (ONU)/UNITED NATIONS (UN)

Conférence des nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED)/United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

Christoph SPENNEMAN, Legal Expert, Division on Investment, Technology and Enterprise Development (DITE), Geneva

Lee NARAE (Miss), Intern, Division on Investment, Technology and Enterprise Development (DITE), Geneva

COMMISSION EUROPÉENNE (CE)/EUROPEAN COMMISSION (EC)

Sergio BALIBREA SANCHO, Counsellor, European Communities Delegation, Geneva

Claudia COLLA (Miss), Legal and Policy Affairs Officer, Industrial Property, Internal Market and Services Directorate-General, Geneva

OFFICE EUROPÉEN DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT OFFICE (EPO)

Konstantinos KARACHALIOS, Responsible for International Organizations, International Relations, Munich

Shirin ELAHI (Ms.), Scenarios Project Leader, Munich

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice President, Moscow

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (OIF)

Libère BARARUNYERETSE, ambassadeur, représentant permanent, Genève

Sandra COULIBALY-LEROY (Mme), représentant permanent adjoint, Genève

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

Xiaoping WU (Mrs), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

M. A. MABROUK, Head, Legal and Training Department, Harare

SOUTH CENTRE

Ermias Tekeste BIADGLENG, Program Officer, Geneva

Viviana MUÑOZ TÉLLEZ (Miss), Program Officer, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Khadija Rachida MASRI (Mrs.), Permanent Observer, Permanent Delegation, Geneva

Georges-Rémi NAMEKONG, Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association asiatique d'experts juridiques en brevets (APAA)/Asian Patent Attorneys Association (APAA)
Alonzo Q. ANCHETA (President, Manila)

Association internationale pour la promotion de l'enseignement et de la recherche en propriété intellectuelle (ATRIP)/International Association for the Advancement of Teaching and Research in Intellectual Property (ATRIP)

François CURCHOD (représentant permanent auprès de l'OMPI, Genolier)

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)
Mirta LEVIS (Sra.) (Directora Ejecutiva, Buenos Aires)

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)
Victor NABHAN (président, Ferney-Voltaire)

Business Software Alliance (BSA)
Benoît MÜLLER (Director, Software Policy Europe, Washington, D.C.)

Centre d'études internationales de la propriété industrielle (CEIPI)/Centre for International Industrial Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD (représentant permanent auprès de l'OMPI, Genolier)

Centre for International Governance
Graham DUTFIELD (Co-Director, School of Law, University of Leeds)

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Pedro ROFFE (Senior Fellow, Intellectual Property and Sustainable Development Programme, Geneva); David VIVAS (Programme Manager, IPRs, Geneva); Sisule MUSUNGU (Visiting Fellow); Margaret CHON (Ms.) (Visiting Fellow, Geneva); Graham DUTFIELD (Visiting Fellow); Gina VEA (Ms.) (Programme Officer, IPRs and Technology, Geneva); Fleur CLAESSENS (Miss) (Programme Officer, IPRs, Geneva); Nico TYABJI (Research Assistant, IPRs, Geneva)

Centre pour le droit international de l'environnement (CIEL)/Centre for International Environment Law (CIEL)
Dalindyebo SHABALALA (Director, Project on Intellectual Property and Sustainable Development, Geneva); Esteban FALCONI (Fellow, Geneva); Jonathan HILL (Intern, Geneva)

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Ivan HJERTMAN (European Patent Attorney, IP Interface AB, Stockholm); J. Douglas HAWKINS (Director, International Trade Relations, Wyeth Pharmaceuticals, Collegeville); Daphne YONG-D'HERVÉ (Ms.) (Senior Policy Manager, Intellectual Property and Competition, International Chamber of Commerce (ICC), Paris); Thaddeus BURNS (Senior Corporate IP Counsel-Europe, Brussels)

Comité consultatif mondial des amis (CCMA)/Friends World Committee for Consultation (FWCC)
Martin WATSON (Representative, Global Economic Issues, Geneva)

Confédération internationale des sociétés d'auteurs et compositeurs (CISAC)/International Confederation of Societies of Authors and Composers (CISAC)
David UWEMEDIMO (Director, Legal, Political and Strategic Affairs, Paris); Willem A. WANROOIJ (Policy Advisor of Buma-Stemra, The Hague)

Electronic Frontier Foundation (EFF)
Gwen HINZE (International Affairs Director, San Francisco, California)

Electronic Information for Libraries (eIFL)
Teresa HACKETT (Ms.) (Project Manager eIFL-IP, Rome)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Eric NOEHRENBERG (Director, International Trade and Market Policy, Geneva); Madeleine ERIKSSON (Ms.) (Policy Analyst, Geneva); Douglas HAWKINS (Wyeth); Alain AUMONIER (Vice President, Relations with Intentional Institutions, Sanofi-Aventis, Paris); Christine LEFORESTIER (Miss) (Sanofi-Aventis, Paris)

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)
Gadi ORON (Legal Adviser, Legal Policy and Regulatory Affairs, London)

Fédération internationale de la vidéo (IVF)/International Video Federation (IVF)
Laurence DJOLAKIAN (Ms.) (Legal Advisor, Brussels)

Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques (FIAB)/ International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA)
Barbara STRATTON (Ms.) (Senior Policy Adviser, Chartered Institute of Library and Information Professionals (CILIP), London)

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)
Bertrand MOULLIER (Special Advisor, Paris)
Fundaçao Getulio Vargas (FGV)
Pedro PARANAGUÁ (Professor, Rio de Janeiro)

Institute for Policy Innovation (IPI)
Tom GIOVANETTI (President, Texas)

Institut du droit du commerce international et du développement (IDCID)/ Institute of International Trade Law and Development (IDCID)
Thiago LUCHESI (Legal Advisor, São Paulo)

International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Geneva Representative)

Knowledge Ecology International (KEI)
James LOVE (Executive Director, Washington, D.C.); Thiru BALASUBRAMANIAM (Geneva Representative); Manon RESS (Director, Information Society Projects, Geneva); Michelle Childs (Ms.) (London Representative and Head of European Affairs, London); Madhavi SUNDER (Ms.) (Fellow, Geneva); Anupam CHANDER (Fellow, Geneva); Spring GOMBE (Fellow, Geneva)

Library Copyright Alliance (LCA)
Robert L. OAKLEY (Washington Affairs Representative, American Association of Law Libraries, Washington, D.C.
Médecins sans frontières (MSF)
Michel LOTROWSKA (Policy Advocacy Advisor, Paris); Pascale BOULET (Ms.) (Legal Advisor, Paris)

The European Law Students' Association (ELSA)
Steffen HAGEN (Director, Department of Electronic Communication, Brussels); NG Kexian (Miss) (Brussels); Rudolf Christoph REIET (Brussels); Anika HOLTERHOF (Miss) (Brussels)

The Federalist Society
Mark SCHULTZ (Intellectual Property Practice Group, Washington, D.C.)

Third World Network (TWN)
Riaz Khalid TAYOB (Officer, Geneva); Sangeeta SHASHIKANT (Ms.) (Geneva)

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)
Antje SORENSEN (Ms) (Legal Counsel, Geneva); Jens BAMMEL (Secretary General, Geneva)

Yale Information Society Project (ISP)
Eddan KATZ (Executive Director, New Haven); Eliot PENCE (Student, Geneva)

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: C. Trevor CLARKE (Barbade/Barbados)
Vice-Président/Vice Chair: Muktar DJUMALIEV (Kirghizistan/Kyrgyzstan)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Sherif SAADALLAH, directeur exécutif, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Executive Director, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Pushpendra RAI, directeur par intérim, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Acting Director, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Bajoe WIBOWO, administrateur de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Esteban BURRONE, administrateur de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Patricia DE PAULA FREITAS SIMÃO SARTORIUS (Mme/Mrs.), administrateur de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Paul REGIS, administrateur adjoint de programme, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Assistant Program Officer, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]